الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحـــث العـــلمي
جامعـــــــة 8 مـــاي 1945 قالمـــــــة
كليـــــــــــــــة الآداب واللّغات
قـــسم اللـــغة والأدب العـــربـــي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et littérature arabe

الرقم: .....

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة

الماستـر

تخصّص: (لسانيّات تطبيقيّة)

مقاربةُ أسُسِ السَّماعِ اللُّغويِّ في ضوْء مُعطياتِ الدَّرسِ اللّسانيّ الحديث
–دراسة وصفيّة تحليليّة–

مقدّمة من قبل:
الطالب (ة): أسماء غجّاتي

تاريخ المناقشة: 2022/06/19

أمام اللّجنة المشكّلة من:

الاسم واللّقب	الرّتبـة	مؤسّسة الانتماء	الصّفة
دلال عودة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
نبيلة قريني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
حدّة روابحيّة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مناقشا

السّنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أَبْدَأُ بِسْمِ اللَّهِ مُسْتَعِينَا *** رَاضٍ بِهِ مُدَبِّرًا مُعِينَا

أَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ وَأَشْكُرُهْ *** وَمِنْ مَسَاوِي عَمَلِي أَسْتَغْفِرُهْ

بعد الثّناء على الباري سبحانه وتعالى الذي ألهمني الرّشد والتّوفيق لإكمال هذا العمل، فالحمد له أوّلا وأخيرا على تمام النّعمة.

أتوجّه بالشّكر الخالص لوالدي الكريمين اللذين كانا لي نعم السّند فترة بحثي.

كما أن الشّكر موصول إلى الأستاذة والصديقة: "**سناء حمايدية**"، التي لم تبخل يوما بمعلومة، أو كلمة طيبة، ولصديقة العلم والعلماء: "**إيمان صنصري**" وفقهما الله لكل خير.

والشكر الجزيل لأستاذتي الفاضلة الدكتورة "**نبيلة قريني**" التي قبلت الإشراف على مذكّرتي بصدر رحب، وساندتني طيلة رحلة بحثي، وشجّعتني بطَيِّب الكلام دوما، أدام الله عليها السّتر والصّحة والعافية.

ولجميع أساتذتي في قسم اللغة والأدب العربي.

وكل من ساندني ولو بكلمة طيبة.

إهداء

إلى من قال الله سبحانه فيهما: {وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا}، ومن كان دعاؤهما سندا لي ونبراسًا يُستضاءُ به.

وإلى زوجي "أَكْـرَم" سدّد اللهُ خُطاه.

وإلى أخي العزيز "مُحمَّد إلياس" وفقه اللهُ.

وإلى أختي الغالية "نُـهَى" أنعمَ اللهُ عليها بالخير.

وإلى كلِّ مَنْ يقرأ... أُهديكَهَا.

الرّموز المستعملة في البحث

الرّمز	دلالته
ص	صفحة
مر. ن	المرجع نفسه
ص. ن	الصفحة نفسها
تر	ترجمة
ط	طبعة
د. ط	دون طبعة
تح	تحقيق
د. تح	دون تحقيق
ع	عدد
مج	مجلد

مقدّمة

تُعدُّ اللُّغةُ أداةَ التّواصلِ الرئيسةَ بيْن البشر، ولذلك استأثَرَتْ باهتمام المفكّرين منذ فجرِ الحضارات، وتعدّدت الدّراسات التّي اتّخذتها موضوعًا لها منذ القِدم، وتناقلتها الحضاراتُ المتعاقبةُ وِفق مبدأ التّأثير والتّأثُّر، وتطوّرت حتّى عصرنا الحديث، حيث عرفتْ اللّغة عنايةً أكبر، وحظيَتْ بمناهج علمية اختصّت بدراستها.

وتُشكّل الدّراسات اللّغويّة العربيّة التّراثيّة حلقةً بارزة في سلسلة الدّراسات اللّغويّة الإنسانيّة عامّة، وقد ارتبطت في نشأتها الأولى بالعامل الدّيني؛ إذْ جاءت علوم اللّغة بأنواعها –ولا سيما علم النّحو– خدمةً للنّصِّ القرآنيّ.

وانبنت قواعدُ النّحو وأحكامُه على أدلّة مضبوطةٍ، أوّلها السّماع: الذّي هو المصدر الأساسيّ لاستنباط الأحكام، باستقراء النّصوص اللّغويّة الفصيحة المتّفق على حجّيتها بين جمهور النّحويين.

وقد قام السّماع على أسسٍ منهجيّة مضبوطة، أهمّها: تحديد الإطار الزّماني، والمكانيّ لجمع اللّغة، باعتماد مبدأ المشافهة، وانتقاء المستوى اللّغوي للمسموع.

وظلّت مكانةُ النّحوِ وأصولِه –وبخاصّة السّماع– محفوظةً بيْن العلوم العربيّة والدّارسين حتّى يومنا هذا.

غير أنّ اطّلاع الدّارسين المحدَثين على الدرس اللساني الحديث بما استحدثه من مبادئ في دراسة اللّغة وفق معايير علميّة دقيقة، لا سيما مع المنهج الوصفيّ، جعلهم يسعَوْن إلى مقاربة التّراث اللّغوي عامّة وفق هاته المعطيات، وكان السّماع أحدها.

ومن هاته المعطيات جاء بحثنا موسومًا بـــ: " مقاربةُ أسُسِ السَّماعِ اللُّغويِّ في ضوْء مُعطياتِ الدَّرسِ اللّسانيّ الحديث –دراسة وصفيّة تحليليّة–".

حاولنا من خلاله تحليل أسس السّماع اللّغوي التّي وضعها القدامى، ومناقشتها من وجهة نظر اللّغويّين العرب المحدثين في ضوء مبادئ الدّرس اللّساني الحديث، لا سيما مبادئ المنهج الوصفيّ.

وانطلقنا من تساؤل رئيسٍ هو: **ما موقفُ اللّغويّين المحدثين من أسس السّماع اللّغوي في ضوء معطيات الدّرس اللّساني الحديث؟**

ولم يكن اختيار هذا الموضوع عبثا، إنّما يرجع **سببه** لرغبة سابقة في الدّراسات النّحويّة عامّة، والأصوليّة منها بخاصّة، إذْ تعاني هذه الأخيرة من إعراض الطّلبة عنها على الرّغم من جماليّة البحث فيها، كما كان للأستاذتين الفاضلتين: "نبيلة قريني"، و"لطيفة روابحيّة" الفضلُ الجزيلُ –بعد الله تعالى– في تحبيب النّحو وأصوله لنا، لِما لَهُما مِنْ بليغِ قدرةٍ على الإفهام، وحبّ للمجال، وتمكُّنٍ منه.

و**تهدف** هذه الدّراسة لعرض آراء اللّغويين المحدثين في أسس السّماع اللّغوي: المكانيّة، والزّمانيّة، والمستوى اللّغوي المطلوب، وتبيان أمؤيّدة هي لتحديدات القدماء أم معارضة لها؟

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدنا المنهج الوصفيّ، مع الاستعانة بآليّة التّحليل، لملاءمته للموضوع.

وقد جاء **الهيكل** التّنظيمي لهذا البحث مقسَّمًا على النّحو الآتي: مقدّمة، وفصلان، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، وفيما يلي تفصيلها:

- **مقدّمة:** بها تمهيد، تلاه ذكرٌ لعنوان البحث، وإشكاليّته، ثمّ أسباب اختياره، وأهدافه التي يرمي إليها، إضافةً للمنهج المتوسّل به، وعرض فيه محتوى البحث، بالإضافة إلى إيراد أهمّ المراجع المعتمدة في إنجاز البحث، ثم الصّعوبات التي رافقته.
- **فصل أوّل:** موسومٌ بـ: **"السّماع اللّغوي من منظورٍ تراثيّ"**، ويضمّ أربعة مباحث:
  - ✓ أوّلا: مفهوم السّماع.
  - ✓ ثانيا: شروط السّماع.
  - ✓ ثالثا: أقسام السّماع.
  - ✓ رابعا: مصادر السّماع وضوابطه.
- **فصل ثان:** عنوانه: **آراء اللّغويّين المحدثين في أسس السّماع اللّغوي**، وضمّ ما يلي:

- ✓ أوّلا: مبادئ الدّرس اللّساني الحديث في دراسة اللّغة، واتّجاهات اللّغويّين العرب في ضوئِه.
- ✓ ثانيا: موقف اللّغويّين المحدثين من تحديد الإطار الزّماني لجمع اللغة.
- ✓ ثالثا: موقف اللّغويّين المحدثين من تحديد الإطار المكاني لجمع اللغة.
- ✓ رابعا: موقف اللّغويّين المحدثين من تحديد المستوى اللّغوي للتّقعيد.

- **خاتمة:** بها أهمّ النّتائج التّي توصّلنا إليها.

ومن أجل إنجاز هذا البحث والإجابة عن إشكاليّته بطريقة منهجية، والإلمام بجوانب الموضوع استعننا بجملة **مراجع** منها ما هو تراثيّ: ككتاب الاقتراح للسّيوطي، وكذلك كتاب الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري. ومنها ما هو حداثيّ: ككتاب: السّماع اللّغوي العلميّ عند العرب، ومفهوم الفصاحة للحاج صالح، وكذلك كتاب: أصول التّفكير النّحوي لعلي أبو المكارم.

وقد واجهتنا **صعوبات** متباينة، جاء في طليعتها: ضيقُ الوقت، وسِعَة الموضوع، وقلّة الدّراسات السّابقة في الموضوع.

والحمد المبارَك لله سبحانه وتعالى الذّي يسّر وأعان، ثم الشّكر الجزيل للأستاذة الفاضلة "نبيلة قريني" التي راعت الظروف، وشجّعت بالكلمة الطيبة، ولم تبخل يوما ذرّة من علم، وللّجنة الموقّرة التي ستشرف على مناقشة هذا البحث.

فصلٌ أوّل: السّماع اللّغوي

مِن منظورٍ تراثيّ

أوّلا: مفهوم السّماع.

ثانيا: شروط السّماع.

ثالثا: أقسام السّماع.

رابعا: مصادِر السّماع وضوابطُه.

تمهيد:

بدأت الإرهاصات الأولى للنّحو منذ منتصف القرن الأوّل الهجري، في إقليم البصرة، على يد أبي الأسود الدؤلي (69هـ)، والذي قدّم أوّل محاولة جادّة في تاريخ النّحو العربي تمثّلت في نقط الإعراب، ثمّ توالت جهود النّحاة أفرادًا وجماعاتٍ في إرساء هرمه، حتّى اكتمل في الكتاب لسيبويه (180 هـ).

والحديث عن نشأته يقودنا بالضّرورة للحديث عن الأسباب التي كانت وراء ذلك، والتّي على الرّغم من تعددها، إلا أنها تتركّز في قضيّة اللّحن، الذي شكّل خطورة كبيرة على اللّغة العربيّة عامّة، وعلى القرآن الكريم بخاصّة. يقول شوقي ضيف: "ويمكن أن نردّ أسباب وضع النّحو العربي إلى بواعث مختلفة، منها الدّيني ومنها غير الدّيني، أمّا البواعث الدينيّة فترجع إلى الحرص الشّديد على أداء نصوص الذّكر الحكيم أداء فصيحا سليما إلى أبعد حدود السّلامة والفصاحة، وخاصّه بعد أن أخذ اللّحن يشيع على الألسنة"[1].

ولما كان لكلّ علم أصول لا يستقيم إلا بها، فللنّحو العربي أيضا أصوله التي بني عليها، وكانت دعامته التي استوى على سوقه بها، فعلم النّحو يعدّ ركنا أساسا في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة لأنّه حامي هيكلها، وأصوله لبنة ذلك البناء، ظهرت تطبيقًا متزامنة معه، لأن النّحوي لا يضع القاعدة النّحويّة إلّا بدليل، ثم نُظِّر لها بعدئذ.

هذه الأصول النّحويّة لم توضع عبثا، وإنما حاكت منهجا سبق أن طُبّق على القرآن الكريم، فقد نسجت على منوال أصول الفقه كما قال ابن الأنباري: "أصول النحو أدلّة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله[2]".

وأدلّة النّحو أربعة، نقلٌ، وقياس، وإجماع، واستصحاب حال. وقدّم عليها جميعا السّماع (النقل)، "إذ من الطّبيعي أن يكون هو أقدم الأصول وجودا وأن يحاط بالاهتمام من قبل العلماء الأوائل إذ إن المنقول هو القاعدة الأساسيّة التي تبنى عليها القواعد فلا بد من أن يسبق محاولات التّقعيد استقراء للّغة ومعرفة بأحوال

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، د.ت، ص11.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1971، ص80.

الكلام العربي"[1]. فانطلق النّحاة في تقعيدهم للّغة من كلام العرب، وشرعوا في جمع المادّة اللّغويّة محدّدين بذلك إطارا زمنيّا ومكانيّا سمّوهما: حدود الفصاحة الزّمانيّة والمكانيّة.

والسّماع أوّل مصادر الاستدلال، وأوّل معتمد في وصف النّظام اللّغوي، مُتقدّمًا بذلك بقيّة الأصول من قياس، واستصحاب حالٍ، واستحسان... بل كان لهذه الأخيرة إربٌ فيه، فهي مفتقرة إليه كثيرا، قائمة به؛ تحتاج إليه –جميعُها–، ولا يحتاج هو إليها. وهو الأصل الأوّل في مباحث النّحاة المتقدّمين، فقد كان أداة جمع اللّغة واستقصاء قوانين بنائها[2]؛ لأن المنطلق الأوحد لحماة العربيّة كان استقراءَهم لكلام العرب الفصيح.

أولا: مفهوم السّماع:

1. لغة:

السّماع لغةً مصدر الفعل: "سمِع"، وتكاد المعاجم العربيّة تجمع في تعريفها له على ما جاء في لسان العرب لابن منظور؛ إذ قال:

السمع: "حِسُّ الأُذُنِ. وفِي التَّنْزِيلِ: "أَوْ أَلْقَى السَّـمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ" [...]، والسَّمَاعُ: مَا سَمَّعْتَ بِهِ فَشَاعَ وتُكُلِّمَ بِهِ. وَكُلُّ مَا الْتَذَّتْهُ الأُذُنُ مِنْ صَوْتٍ حَسَنٍ سَمَاعٌ"[3].

وجاء في المعجم الوسيط: " سَمِعَ لِفُلَانٍ، أو إليهِ. أَوْ إلى حديثِهِ: سَمْعًا، وَسَمَاعًا: أَصْغَى وأَنْصَتَ [...] وسَمِعَ بِه أَحَسَّتْهُ أُذُنُهُ، وَسَمِعَ الكلامَ: فَهِمَ مَعْنَاهُ. والسَّمَاعُ: الذِّكْر المِسْموعُ الحَسَنُ الجَمِيلُ، والسَّماعُ: الغِنَاءُ"[4].

من خلال ما سلف نستخلص أن التّعاريف اللّغويّة للسّماع تدور في النّسبة للإصغاء والإنصات وحِسّ الأذن.

---

[1] محمد سالم صالح، أصول النحو" دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص45.

[2] علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص176.

[3] ابن منظور، لسان العرب، (د. تح)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1994، 6/ 162-165، مادة: (س م ع).

[4] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004، ص 449، مادة: (س م ع).

2. اصطلاحا:

السماع أوّل دليل انبنت عليه قواعد النّحو العربي، يعرفه ابن الأنباري (ت: 577هـ) –مطلِقا عليه مصطلح "النّقل"[*]– بأنّه:" النّقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصّحيح، الخارج عن حد القلّة إلى حدّ الكثرة"[1].

ونلحظ أنّه عرّفه بتحديد شروطه: أي أن يكون عربيّا، وفصيحا، ومنقولا بنقل صحيح، ومتواترا.

كما يذكر السّيوطي (ت:911هـ) تعريفا آخر له في كتابه الاقتراح، إذ قال: "السّماعُ، وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه صلّى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولّدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلّ منها الثّبوت"[2].

ويُلاحظ أنّه عرّف السّماع مباشرة بتحديد مصادره: القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب. كما أنّ قوله: "... عن مسلم أو كافر" يدلّ على أنّ الشّرط الأساس في أخذ اللّغة هو الفصاحة، لا الدّين.

ومن المحدثين، يقول علي أبو المكارم: "سنطلق اصطلاح (السّماع) على ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه [...] وعلى هذا فإنّ السّماع هو الأخذ المباشر للمادّة اللّغويّة عن النّاطقين بها"[3].

---

[*] لعل ابن الأنباري آثر "النقل" ليلمح إلى أن مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة، ومصادر معقولة. فأما المنقول فيشمل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما نقل من كلام العرب من شعر ونثر، [...] وأما المعقول فالقياس واستصحاب الحال ونحوهما: ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص31.

[1] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص81.

[2] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ت: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، بيروت، لبنان، ط2، 2006، ص39.

[3] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط2007، ص33.

3. بين السماع والنقل والرواية:

تتواتر في الدراسات العربية مصطلحات ثلاث للتعبير عن الأصل الأول من أصول النّحو العربي وهي: السّماع والنّقل والرواية، فأما "السماع" فهو مصطلح أصيل في الفكر النحوي العربي، ولد في كنف الدراسات النحوية، وإن لم يذكر أول من استخدمه، غير أنه حاضر في مؤلفات القدماء بدْءًا من سيبويه ومن تلاه.

وأما مصطلح "النقل" فلعل أقدم من وظّفه في علم الأصول هو ابن الأنباري، وجعله مقابلا للسّماع، ولكنه لم يبرر سبب إيثاره مصطلح" النقل" على" السماع"، واجتهد بعض المحدثين في تعليل ذلك؛ إذ رجَّحُوا أنه إما اختار مصطلح" النقل" ليُلَمِّح إلى أنّ مصادر النّحو نوعان: نقليّة وعقليّة، وإما ليشير إلى أنّ السّماع منه ما هو مباشر، ومنه ما هو غير مباشر، ولمّا كان السماع يصدق على المباشرة، آثر مصطلح النقل ليدل به على ما كان سماعا غير مباشر.

وأما الرّواية فهي مصطلح أسبق من مصطلحَيْ السّماع والنّقل، لأن لها امتدادا في تاريخ العرب، وترتبط ارتباطًا وثيقًا برواية الشّعر، ثم استُعِير اللّفظ في الدّراسات الّنحويّة للتّعبير عن السماع.

فالفرق بين السّماع والرّواية هو عنصر المباشرة: إذْ السّماع يكون من العربيّ إلى اللّغوي مباشرة دون فاصل بينهما، "وأمّا ما يرويه عن عالم آخر أو عن جيل سابق من العلماء، أو عن مصنّف من المصنّفات اللّغويّة، أو كتاب من كتب النّحو، فلا نعدّه سماعا وإنّما نعدّه رواية"[1]، فالرّواية أعمّ من السّماع، قد تشمل الأخذ المباشر، وغير المباشر للمادّة اللّغويّة، أي إنّها قد تكون سماعا عند السّماع الأوّل من فم العربي إلى اللّغوي، ورواية من اللّغوي الأوّل إلى اللّغوي الثّاني.

كما أنّ الرّواية أسبق ظهورا، على أنّ السّماع ظهر مع بدء الاهتمام بجمع اللّغة[2]، إلّا أنّ هذه المصطلحات تبقى في عمومها دالّة على الأصل الأوّل: "السّماع".

---

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص33.

[2] مر. ن، ص. ن.

هذه بعض المفاهيم التي جمعتها محاولة أن أستشفّ بها ملامح السّماع: هذا المفهوم العائم الذي يتحرّك عبر دلالات متنوّعة، من أجل استجلائه أكثر والوصول إلى المراد به، والذي لا يخرج عموما عن كونه:

- أصلا من أصول النّحو العربي، ودليلا قويّا من أدلّته.
- أهمّ معيار وضابط لغوي لدى علماء اللّغة القدامى.
- هو مجمل النّصوص اللّغويّة التي نقلها العلماء القدامى -بشروطها المحدّدة التي سيأتي بيانها لاحقا-.

ثانيا: شروط السّماع:

من تعريف ابن الأنباري سابقِ الذّكرِ له: "هو الكلام العربيّ الفصيح، المنقول بالنّقل الصّحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[1]، نستنبط شروطا له، هي كما يلي:

- أن يكون المسموع عربيّا: وقد أخرج بهذا كلّ كلام أعجميّ دخيل، فهذا لسان عربيّ ينبغي أن يؤخذ عن عربيّ.
- أن يكون المسموع كلاما فصيحا: وفصاحته مرتبطة بحدود زمنيّة، وأخرى مكانيّة، سيأتي تفصيل لها لاحقا.
- أن يكون منقولا بالنّقل الصّحيح: وتثبت صحّة النّقل بصحّة طرفين هما:

✓ العربيّ الفصيح في حدّ ذاته (أي المسموع عنه)، وتثبت صحّة النّقل عنه بخضوعه لمعياري الزّمان، والمكان.

✓ الرّاوي أو اللّغوي الذي يخرج للبوادي لجمع اللّغة (أي السّامع)، وليصحّ الأخذ عنه ينبغي أن تتوفّر فيه شروط:

←علميّة: كالصّدق والأمانة، قال ابن فارس: "تُؤخذ اللّغة سماعا من الرّواة الثّقات ذوي الصّدق والأمانة، ويُتّقى المظنون"[2].

---

[1] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص81.

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص64.

←جسديّة: كسلامة الحواس، لاسيما حاسّتي السّمع والنّطق لتأثيرهما المباشر في عنصر المشافهة.

- أن يكون متَواتَرًا: والتّواتر هو أن يبلغ عدد النّقلة حدًّا لا يجوز فيه على مثلهم الاتّفاق على الكذب.

كلّما زاد عدد الرّواة ← نقص الكذب.

كلّما نقص عدد الرّواة ← زاد الكذب.

واشترط النّحاة في السّماع ثلاثةَ شروطٍ على الإجمال، هي:

1. الفصاحة.
2. السّند.
3. التّواتر.

غير أنّ هذه الشّروط لم يصرّح بها النّحاة القدماء، وإنّما استنتجها المتأخّرون من سيرة العلماء، ومواقفهم المنهجيّة والعلميّة، ومن رحلاتهم إلى البوادي، وتنقّلاتهم بين القبائل، ومشافهتهم للأعراب أهل اللّغة[1].

ثالثا: أقسام السّماع:

ينقسم السّماع إلى قسمين: تواترٌ وآحاد:

- فأمّا **التّواتر** فلغة القرآن، وما تواتر من السّنّة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلّة النّحو العربي يفيد العلم. و**شرطه** أن يبلغ عدد ناقليه عددا لا يجوز على مثلهم الاتّفاق على الكذب.
- وأمّا **الآحاد** فما تفرّد بنقله بعض أهل اللّغة ولم يبلغ شرط التّواتر، وهو دليل مأخوذ به. و**شرطه** أن يكون ناقله عدلا رجلا كان أو امرأة حرّا كان أو عبدا كما يشترط في نقل الحديث؛ لأن بِاللّغة معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله (أي الحديث الشّريف)، فإن كان ناقل

[1] ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص30.

اللّغة فاسقا لم يقبل نقله، ويقبل نقل العدل الواحد وأهل الأهواء إلا أن يكونوا ممن يتديّن بالكذب.[1]

رابعا: مصادر السّماع وضوابطه:

يشتمل "السّماع" على مصادر محدّدة، مثّلت الأساس الأول لاستقراء قواعد النحو وهي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب شعرا ونثرا:

1) القرآن الكريم وقراءاته:

أ. القرآن الكريم:

هو الوحي المنزّل على سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم باللّفظ العربي الفصيح، المنقول إلينا بالتواتر، المجمع على قراءته بالطّريقة التي وصلتنا عنه صلّى الله عليه ضبطا وتحريرا ومتنا وسندا، واتّفق النّحاة على الاحتجاج به وبقراءاته إذا توافرت فيها الشّروط المتواضع عليها[2].

ويُعدُّ القرآن الكريم المصدرَ الأوّل من مصادر التّشريع، كما أنه المصدر الأوّل من مصادر السّماع، فهو أعلى نصوص العربيّة فصاحة وتوثيقا؛ ولذلك كان بقراءاته أصحّ نصوص اللّغة والنّحو. ولم تعتنِ أمة بنصّ كما اعتنى المسلمون بالنّصّ القرآني، وعلى هذا يكون هذا الأخير هو النّصّ الصّحيح المجمع على الاحتجاج به في اللّغة العربيّة والنّحو والصّرف، حتى إنّه لم يذكر قط أنّ نحويّا ما تعرّض له بالتّخطئة والنقد.

ب. قراءاته:

تعرَّف القراءات في أبسط صورها بأنها الأوجه المختلفة التي سمح الرّسول صلّى الله عليه وسلم بقراءة نص المصحف بها، قصد التيسير. ويعرّفها علماء القراءات بأنها: "علم بكيفيّة أداء كلمات القرآن، واختلافها معزوّا لناقله"[3].

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص71.

[2] محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ط2012، ص32.

[3] ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تح: علي بن محمد العمران، د.ط، د.ت، ص49.

ج. موقف النّحاة من الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات:

أمّا القرآن الكريم فهو أفصح النّصوص وأبلغها، وأول مصادر السّماع، وليس ثمّة خلاف في حجّيّة النّصوص القرآنيّة[1]، ولقد نال اهتماما كبيرا وضبط نصّه بحيث لا يرقى إليه أدنى ريب وأصبح المثل الأعلى إليه يفزع الفقهاء ومنه يأخذ علماء اللّغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم. وكان معتمد سيبويه عليه كبيرا في كتابه، اذ يقدّمه على بقيّة الأدلّة لأنّه أوثق النّصوص وأرفعها[2].

وهو أرجع وأصح مصدر يرجع إليه النحاة في تقنين القوانين واستخراج الأصول؛ لأن العربية لم تشهد كتابا أحيط بالعناية واكتنف بالرعاية مثله، وإذا عدنا إلى إمام نحاة البصرة سيبويه وجدنا أنه كان من أكثر النحاة تمسكا بالشاهد القرآني وأعظمهم إجلالا له وكان يضعه في المرتبة الأولى لأنه أبلغ كلام وأوثق نص وصل ولأنه يمثل العربية الأصيلة والأساليب الرفيعة ويخاطب العرب بلغتهم وعلى ما يعنون.

وأمّا القراءات: فالجيل الأول من النّحاة البصريّين كان موقفهم منها موقف من يعدّ القراءة سنّة متّبعة لم يتعرضوا لها بالتّخطئة أو التّصويب. بل قبلوها واحتجّوا بها وحاولوا تخريجها على إحدى لغات العرب وقد كان منهج سيبويه في القراءات قائما على جواز التّرجيح بين القراءات المتواترة وذلك بتحكيم أساليب العرب وموازنة المعنى وعدم رماية القراءة باللّحن أو الخطأ مهما بلغ من ضعفها أو ندرتها[3].

وكان للنّحاة البصريّين فيما بعد رأي آخر، فقد تعرّضوا لها بتغليب القاعدة على الشاهد، [ومن الأدلة التاريخية على موقف البصريين هذا: ما رُوي عن المبرّد (285هـ) الذي يعدّ واحدا من النّحاة البصريّين الذين قادوا الحملة على القرّاء والسّخريّة منهم؛ يقول المبرّد: "لو صلّيت خلف إمام يقرأ: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ بكسر الياء، وقوله تعالى: ﴿واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بكسر الميم لأخذت نعلي ومضيت"[4]. وقال في المقتضب:

---

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص46.

[2] ينظر: خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطابع مقهوي، الكويت، ط1974، ص32-41

[3] ينظر: عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1993، ص176-178.

[4] مر. ن، ص180.

"وأما قراءة أهل المدينة: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾ فهو لحن فاحش، وإنّما هو على قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربيّة"[1].

ولم يتحرجّوا من تخطئة القراءات إذا ما خالفت قواعدهم، ورميها بالضّعف والشّذوذ، وتغليب القاعدة على الشاهد.

وبهذا لم تكن القراءات مصدرا مهمّا من مصادر الدّراسة النّحويّة للبصريّين، لكن هذا هو المنهج العام فقط ولا يعني الحكم المطلق عليهم.

وقد عاب فخر الدّين الرّازي (ت: 606 هـ) للنّحاة اعتمادهم على بيت مجهول في إثبات اللّغة مع عدم اعتمادهم على القراءات، يقول: "وكثيرا ما نرى النّحويّين متحيّرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به. فأنا شديد التّعجّب منهم فإنّهم إذا جعلوا ورود البيت المجهول على وفقها دليلا على صحّتها فلأن يجعل ورود القرآن دليلا على صحّته أولى"[2].

أما الكوفيّون فقد كانوا أكثر لينا وأخذوا بالقراءات وجعلوها مصدرا أساسيّا من مصادر الاستشهاد فكانوا يوسّعون القاعدة لتشمل القراءةُ الشاهدَ بصفة عامّة، وهذا أيضا يعدّ منهجا عامّا ولا يعني الحكم المطلق عليهم.

2) الحديث النّبويّ الشّريف:

عندما نذكر الحديث الشّريف على إطلاقه فإنّ المفهوم منه: "كلام الرّسول العربيّ الأمين صلى الله عليه وسلم، سواء أكان بلغة قبيلته التي ينتسب إليها أم بلغات القبائل التي تكلّم مع وفودها أو مَن خاطبه من أفرادها"[3].

---

[1] عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص179.

[2] ينظر: مر. ن، ص184.

[3] خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد، العراق، د.ط، د.ت، ص13.

وقد كان النّبيّ محمّد صلّى الله عليه وسلّم يمتاز من كمال خلقه وفصاحة لسانه وبلاغة قوله بما لا يحيط بوصفه البيان، فكان ناصع اللّفظ، جزيل القول، صحيح المعاني، قليل التّكلّف، أوتي جوامع الكلم وخُصَّ ببدائع الحكم، وعُلِّم ألسنة العرب. فقال: "أنا أفصح العرب بَيْد أنِّي من قريش".

ولا شكّ أنّ الحديث الشّريف يأتي في المرتبة الثّانية بعد القرآن الكريم في التّشريع، وفي الفصاحة والبلاغة والبيان ويأتي كلام العرب بعدهما، وهذا مُطبق عليه.

ولكن الخلاف كان حول الاستشهاد به في إثبات القواعد النّحويّة؛ فمن النّحويّين من منع الاحتجاج به، ومنهم من احتجّ وأكثر، ومنهم من توسّط بينهما. مع مراعاةِ أنْ ليسَ كلُّ حديث منسوب إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم يُقبل، وليس كلّ راوٍ تقبل روايته.

وقد قُسِّم النّحاة في الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث طوائف[1]: طائفة منعت الاستشهاد به مطلقا، وطائفة أجازت ذلك مطلقا وطائفة توسّطت بينهما:

أ. المانعون مطلقا:

قضيّة الاستشهاد بالحديث لم تثر إلا في القرن السّابع للهجرة عند نحاة الأندلس، حينما أكثر ابن مالك الأندلسيّ(672هـ) من الاستشهاد به في إثبات القواعد، فردّ عليه أبو حيّان الأندلسي (745هـ)، وأستاذه ابن الضائع(680هـ). قال أبو حيّان: "قد أكثر هذا المصنّف -يعني ابن مالك- في تصانيفه في الاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلّيّة في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحدا من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطّريقة غير هذا الرّجل".[2]

ويرجع سبب ذلك إلى عدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم فلو وثقوا بذلك لاتّخذوه مصدرا مهمّا. وإنّما كان ذلك لأمرين: أحدهما: أن الرّواة أجازوا النّقل بالمعنى، فتجد الحديث الواحد يروى بعدّة

[1] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص48.

[2] ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي السيد فاخر، وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2007، 4408/9.

ألفاظ مرادفة، والثّاني: أنه قد وقع لحن كثير فيما روي من الحديث لأنّ كثيرا من الرّواة لم يكونوا عربا فقد يقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، ولهذا نجد أبا حيّان يقول: "وإنّما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلّا يقول المبتدئ ما بال النّحويّين يستدلّون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلّون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السّبب الذي لأجله لم يستدّل النّحاة بالحديث"[1].

ب. المجيزون مطلقا:

الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث كان على رأسهم ابن مالك الأندلسيّ، وحذا حذوه من جاء بعده كابن هشام الأنصاري، وشرف الدّين الاستراباذي، والخطيب البغدادي، وابن الطيب الفاسي، إضافة للغويين أصحاب المعاجم؛ إذ لم يجدوا حرجا في ذلك لأنّ همّهم كان المعنى ورواية الحديث بالمعنى جائزة اتفاقا، وتبعهم في ذلك أصحاب المعاجم.

ج. المتوسّطون:

وأمّا الطّائفة الثّالثة التي توسّطت الطّائفتين فعلى رأسها الإمام الشّاطبي (ت:790هـ)، والإمام السّيوطي (ت: 911هـ)، حيث نصّ الشّاطبي على جواز الاحتجاج بالأحاديث التي رويت باللفظ. فهذا يصّح الاستشهاد به على عكس الأحاديث التي لم يعتنَ بلفظها، يقول الشّاطبي: "وأمّا الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللّسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي بها بيان فصاحته صلّى الله عليه وسلم، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربيّة"[2].

[1] ينظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 4410/9. والسيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص94. وابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000، 494/1-496.

[2] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص: [48-54].

3) كلام العرب:

ويشتمل على نوعين من المادة اللغوية: الشعر والنثر:

أ. الشّعر:

هو المصدر الثّالث من مصادر السّماع بعد القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف، وقد بنى علماء العربيّة أصول نحوهم وقواعد صرفهم عليه، لتوفّره وفضله على النّثر الذي يستصعب حفظه. ويشير لذلك ابن رشيق القيرواني (456هـ) في كتابه العمدة فيقول: "ما تكلّمت به العرب من جيّد المنثور أكثر مما تكلّمت به من جيّد الموزون؛ فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره"[1].

على أنّ قريشا كانوا أفصح العرب فتخيّروا كلماتهم بأحسن لغاتهم وأصفاها؛ فاجتمع ما تخيّروه إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب. وقد أشار إلى ذلك الفارابي (339هـ) بقوله: "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللّسان عند النّطق وأحسنها مسموعا وإبانة عمّا في النّفس"[2].

واهتمّ علماء العربيّة منذ سيبويه –وقبله– بالاستشهاد بالشّعر على قضاياهم النّحويّة والصّرفيّة فالشّعر ديوان أمجادهم وأحسابهم وسجّل مفاخرهم ومآثرهم. وهو حجّة فيما أشكل من غريب كتاب الله تعالى وحديث رسوله صلّى الله عليه وسلّم وأقوال الصّحابة والتّابعين، وكان ابن عبّاس يجيب نافعًا عن مسائله بأبيات شعريّة متخيّرة، ويقول: "الشّعر ديوان العرب؛ فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه"، وقال: "إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشّعر، فإنّ الشّعرَ ديوان العرب"[3].

---

[1] ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5، 1981، 20/1.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص47.

[3] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص258.

فهور أكبر علوم العرب وأوفر حظوظ الأدب وأحرى أن تقبل شهادته، وقول عمر رضي الله عنه: "نعم ما تعلّمته العربُ الأبياتُ من الشّعر يقدّمها الرّجل أمام حاجته، فيستنزل بها الكريم ويستعطف بها اللّئيم"[1] دليل على ذلك.

وقد قسّم العلماءُ الشّعراءَ طبقات حسب الزّمان[2]:

1 الجاهليّون: وهم الذين كانوا قبل الاسلام كامرئ القيس والاعشى.

2 المخضرمون: أدركوا الجاهليّة والإسلام كحسّان بن ثابت.

3 المتقدّمون: أو الإسلاميّون: كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

4 المولّدون: وهم من جاؤوا بعد ذلك كبشّار بن برد وأبي نوّاس.

←وقد أجمع النحاة على أنّه يحتجّ بشعر الطّبقة الأولى والثّانية (أي الجاهليّون والمخضرمون)

←واتّفقوا كذلك على صحّة الاستشهاد بشعر الطّبقة الثّالثة (أي الإسلاميّون)

←أمّا شعر الطبقة الرّابعة فلا يستشهد بكلامهم مطلقا.

وهذا التّقسيم الدّقيق لم يكن خُلْوًا عن تراثنا اللّغوي فابن سلّام الجمحي قسّم فحول الشّعراء طبقات كذلك.

ومن دقّة النّحويين أن جعلوا قبول الرّواية مقترنا بمعرفة الشّاعر فلم يجوّزوا الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، ولكن إذا كان النّاقل حجّة ثقة كانت شواهده حجّة كذلك. لذلك قبلوا شواهد سيبويه. أما الكوفيّون فكانوا كلّما سمعوا شيئا جعلوه بابا، ولو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا له[3]

[1] عبد العزيز عتيق، علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1982، ص17.

[2] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1997، ص5-8.

[3] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص61.

كما سبق الذّكر، حيث اشتهرت الكوفة قبل تمصيرها برواية الأشعار والأخبار وكثرت فيها رواية الأشعار والشعراء وحفظت ذخائر العرب في حياتهم لما روي من مطولات تتصل بالحماسة وغيرها من الموضوعات التي كانت تهم العرب. وعلى هذا كان الشعر في الكوفة أكثر مما هو في البصرة واتخذه النحاة الكوفيون مصدرا من مصادر استشهادهم ومحتجا لهم، وأساسا بنوا عليه كثيرا من أصولهم وكان للكوفيين عناية فائقة بالشواهد والنوادر وكانوا أكثر توسعا من البصريين، اعتمدوا مصادرهم وزادوا عليها ولا شك أن اختلاف الكم يؤثر لا محالة في اختلاف الحكم النحوي بين البصريين والكوفيين وإن كان قد قدح في شعر الكوفة بأن أكثره موضوع ومنتحل ومنسوب إلى قبائل استشهد بها البصريون وأضافوا لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها وهي لهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بهم، وكثير ممن غلطهم البصريون ولحنوهم واتهموهم في فصاحتهم وأخذ الكوفيون باللهجات التي أباها البصريون لا يعني أنهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات ولكنهم وثق بهم وبلغاتهم كونها تمثل فصيحا من اللغات لا يصح إغفاله.

ب. النّثر:

والنّثر قسمان فمنه: الكلام اليومي العادي، ومنه الفنون الأدبيّة كالأمثال والحكم...

1. الكلام اليومي:

وهو ما نقل عن بعض الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في حديثهم العادي، دون أن يتحقّق له من التّأنّق والذّيوع مثل ما تحقّق للأوّل[1]. وكلامهم هذا أهمّ سند للّغة العربيّة والقواعد النّحويّة، فالكلام العربيّ هو الذي يطمئنّ إليه ويوثق به، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: "لا أقول: "قالت العرب" إلا ما سمعت من عالية السّافلة وسافلة العالية" يريد ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس"[2].

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1988، ص50.

[2] سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص29.

ومنه كان العلماء يشدّون الرّحال للبادية ليتثبّتوا من صحّة نقل عن بدوي في الصّحراء، أو للبحث عن أصل لقاعدة يسندها ويقوّيها أي (شاهد). أو يذهبون للبادية ليثقّفوا أنفسهم بثقافتهم حيث لا تزال لغتهم جزلة لا تشويه فيها ولا فساد، ولم تشبها لكنةٌ ولم ينزع سويتها لحنٌ.

وكان النّحويون إذا جاءهم أعرابي من البدو تحلّقوا حوله يوجّهون له الأسئلة ليفصل بينهم فيما هم فيه من خلاف: لا بذكر قاعدة تتبع ولا ببيان حكم عنده أقوم، وإنما كانوا يلقون إليه المسألة فإذا أقرّها وارتضاها طبعه ولم ينفر منها فذاك هو الصواب. وإن ردّها ولم يتكلّم بها فذلك هو الخطأ الذي لا يرتضى؛ ومن ثم عدلوا عن هذا الجانب إلى البحث عمّا يصح ويقبل.

ثمّ إنّ النّحاة ولا سيما البصريّون منهم لم يعتدوا بكلّ القبائل العربيّة، بل كان كلّ اعتمادهم على القبائل الضّاربة في كبد الجزيرة العربيّة مثل قيس وأسد وتميم...

ولم يصل إلى أيدي النّحاة كلام العرب الموثوق بهم إلّا القليل ممّا كان، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء أنّه كان يقول: "ما انتهى إليكم ممّا قالته العرب إلّا أقلّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير"[1].

كما كانت سليقة البدويّ هي الحكم، وبداهته في النّطق هي الميزان العدل، وإنَّ قوما بلغوا تلك المنزلة من البيان وسلامة اللّفظ لا يتردّد المرء في الأخذ عنهم والاطمئنان إليهم فيقولون مثلا: سمعنا من الأعراب كذا... فيكون حجّة، كما اشتهر عن سيبويه في كتابه.

2. الفنون النّثريّة الأدبيّة:

وهي ما جاء في شكل خطبة، أو وصيّة، أو مثل، أو حكمة، أو نادرة، وهذا يعدّ من آداب العرب الهامّة ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشّعر وشروطه[2]. ولعل أكثرها حضورا في كتب النحاة واستشهاداتهم "المثل":

[1] شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، د.ت، ص188.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص50.

أمثال العرب:

قال المرزوقي في شرح الفصيح: "المثلُ جملة من القول مقتضَبةٌ من أصلها أو مرسلةٌ بذاتها فتتَّسم بالقبول وتشّهر بالتّداول فتنقل عمّا وردت فيه إلى كلِّ ما يصح قَصْدُه بها من غير تغيير يلحقها في لفظها"[1]، ويجتمع في المثال أربعة لا تجتمع في غيره من كلام العرب:

- إيجاز اللّفظ
- إصابة المعنى
- حسن التّشبيه[2]

فهو نهاية البلاغة إذا، لذلك ابن المقفّع قال: إذا جُعِل الكلامُ مثلاً كان أوضح للمنطق وآنق للسّمع وأوسع لشعوب الحديث[3]. وهو الصّورة الصّادقة لحال الشّعوب والأمم ففيه خلاصة الخبرات العميقة التي تمرّست بها عبر سنوات طويلة من حضارتها.

والأمثال العربيّة لا تغيّر ولكن تحمل على ألفاظها. وقد خلّف لنا تراث الجاهلّية قدرا عظيما من الأمثال، ورد عن علماء العربيّة الاستشهاد بها، وجعلوها في مرتبة الشّعر فأجازوا فيها ما يجوز في الشّعر في الضرورة[4].

فالمثل يثبّت ويستقّر على صورة واحدة ثابتة لا تتبدّل ولا تتغيّر حتى لو كان فيها لحن ممقوت أو كان مخالف لما هو مألوف وحتى وإن كسر قاعدة من قواعد اللّغة العربيّة فلا يُغيّر، وهذا ضمان لفصاحة لغته، وبقاءها صافية من الشّوائب واللّحن. ولهذا اعتمد عليه في التقعيد.

---

[1] ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1986، 486/1.

[2] ينظر: مر. ن، ص. ن.

[3] الميداني، مجمع الأمثال، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، 11/1.

[4] ينظر: السيوطي، المزهر، 486/1-487.

ج. ضوابط كلام العرب:

لم يكن تحديد مصادر المادّة اللّغويّة كافيا لضمان سلامتها التّامة، لذلك اختَطَّ النّحاة خطّة لا يحيدون عنها: وهي جمع اللّغة من منابعها الأصليّة، بتحديد ضوابطَ مكانيّة وأخرى زمانيّة يضبط بها كلام العرب شعرا ونثرا، وسُمِّيَت بإطارَيْ الفصاحة المكاني والزماني:

1- الإطار الزماني:

استقرأ النّحويّون اللّغة في زمان معيّن بيّنوا أوّله وآخره ولم يتجاوزوه لاعتبارات منهجيّة؛ وهذا دليل على أنّهم كانوا يسيرون وفق منهج، فلم يمشوا على غير هدي، بل كانوا يدركون المنهج كتابة ودراسة وتقعيدا... لقد كانوا آل منهج.

فبدأوا بجمع اللّغة، ثم تصنيفها، ثم استقرائها، ثم استنتاج القاعدة، وهي خطوات المنهج الوصفي اليوم. والتي طبّقوها في زمانهم هم بعناء كبير شمل التّنقّل في بيئة صحراويّة جافّة لأنّ هدفهم كان ساميا؛ وهو فهم كلام الله تعالى وحفظه من اللّحن، فبحفظ اللّغة العربيّة يحفظ القرآن الكريم، فمن حفظ الله تعالى للقران الكريم أن قيد له رجالا حريصين؛ من دقّتهم حدّدوا الزّمن الذي يبدأ عنده الاحتجاج والزّمن الذي ينتهي عنده أي عند فساد الألسن بسبب اللّحن والدّخيل والمولّدين.

فأمّا الزّمان الذي حدّدوه لأخذ اللّغة من المرويّات النّثريّة سواء أكانت مأخوذة عن أعراب البادية أم عن فصحاء الحضر؛ فقد كان نحو: ثلاثمائة سنة: منها مائة وخمسون قبل الإسلام ومائة وخمسون بعده، ثم نظروا فيما روي بعد ذلك فإن كان عن أهل البادية فهو حجّة في اللّغة وإن كان عن أهل الحضر لم يكن حجّة في اللّغة، وإن جاز الاستشهاد به في البلاغة والدّرس الأدبي[1].

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص60.

ولقد قبلوا الاحتجاج بأشعار عرب الجاهليّة، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثّاني للهجرة سواءً أسكنوا الحضر أم سكنوا البادية، وأما بالنّسبة للبادية خاصّة فإنّ منتصف القرن الرّابع أو ربعه الأخير هو آخر الاحتجاج بلغة أبناء البادية.

يقول أبو عمرو بن العلاء: "لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت أن آمر فتياننا بروايته"[1]، فعلى الرّغم من إعجابه به اتّقاه لما فيه من شبهة الاختلاط. لدقّته فقد كان هناك تشدّد في الضّابط الزّمني بحيث جعلوه متينا لم يتزحزحوا عنه.

وقد أقاموا للزّمن وزنا كبيرا ولاحظوا أنّه كلّما تقدّم بهم ازداد اختلاط العرب بالأعاجم، لكنهم ما لبثوا أن أقاموا للمكان كذلك أهمّيّة كبيرة فارتضوا الأخذ عن بعض القبائل دون بعضها الآخر وكان مقياسهم في ذلك الاختلاط بالأعاجم أو عدمه، وتفصيله كما يلي:

2- الإطار المكاني:

ونعني به تقسيم الرّقعة اللّغويّة جغرافيّا، إذ إنّ لغة البادية هي السّائدة في الدّراسة اللّغويّة وفي استنباط الأصول. فنحاة العربيّة أخذوا عن أعراب بعينهم في كبد الجزيرة العربيّة كما ذكرها الفارابي في نصّه التّالي الذي نقله عنه السّيوطي:

"كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللّسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عمّا في النّفس. والذين عنهم نقلت اللّغة العربيّة وبهم أُقتدي وعنهم أخذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب والإعراب والتّصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط7، 1998، ص321.

الأمم الذين حولهم[1]، فثقيف –مثلا– واحدة من أفصح القبائل، ولم يؤخذ عنها لشبهة أنّها كانت مركزا تجاريّا مخافة الاختلاط.

ولقد كان هذا منهج البصريّين، أما الكوفيّون فقد أخذوا عمن أخذ عنهم البصريّون وزادوا عليه لغات أخرى أبى البصريّون الاستشهاد بها، وقبلوا كل ما صدر عن عربي، قال الأندلسي في شرح المفصل: "الكوفيّون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا له بخلاف البصريّين"، قال: "وممّا افتخر به البصريّون على الكوفيّين أن قالوا: نحن نأخذ اللّغة من حراشة الضّباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ"[2].

وإجمالا يمكن القول إنّ هذه هي النّصوص اللّغويّة التي شكّلت المصادر الأساسيّة التي استنبط منها العلماء قواعد اللّغة العربيّة، والاختلاف فيما بينها كان في درجتي الأخذ من كل مصدر وشروط ذلك. وستنبيّن في الفصل الموالي موقف اللّسانيّين المحدثين في هذه الضّوابط.

والاعتماد على الشّعر العربي إنّما يكون على ما رواهُ الثّقات على الأسانيد المعتبرة، فالنّحاة لم يُجمعوا على كلّ ما نقل عن العرب بل كانوا لا يعتمدون إلّا على ما يطمئنّون إليه ويستوثقونه، وكان لهم منهج خاصّ في ذلك مرهون بضوابط زمانيّة، وأخرى مكانيّة.

ومن المعروف أن البصريّين قد تشدّدوا في قبول الشّواهد لأنّها محصورة عندهم في قبائل معيّنة وفي زمن محدّد وفي بيئة محدّدة في حين أن الكوفيّين أخذوا من كل قبيلة واستشهدوا بكلام كلّ عربي وقبلوا كل ما ورد عن العرب، ولو كان الوارد صدر بيت أو عجزه.

[1] السيوطي، الاقتراح، ص47.

[2] ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، 1150/1-1151.

3- المستوى اللغوي المطلوب للتقعيد:

هذا الأساس ينظر إليه من زاويتين: الأولى اختيار مستوى اللغة الأدبية المشتركة وإهمال مستوى اللهجات، والثانية الخلط بين لغة الشعر ولغة النثر في التقعيد:

أ. اختيار مستوى اللغة الأدبية المشتركة وإهمال مستوى اللهجات:

- اللغة الأدبية المشتركة: وهي اللغة النموذجية الفصيحة، ويذهب كثير من المحدثين –كتمام حسان، وعبد الرحمن الحاج صالح مثلا إلى أنها ليست بالضرورة لغة قريش– وتشمل لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب وفنونهم الأدبية كالأمثال، والخطابة، والحكم
- مستوى اللهجات: ويشمل الكلام اليوم العادي، والقراءات القرآنية.

وهذا التحديد هو من عمل النحاة، فهم الذين اختاروا مستوى اللغة الفصحى، على أن اللغويين حين جمعوا اللغة شملوا مستويي: اللغة الفصيحة، واللهجات العربية. "وقد كان لهذا التصور الخاطئ للغة آثاره البعيدة في دراستها على تعدد مستوياتها وتنوع أساليبها فإن آثار الخلط بين الخصائص المختلفة للغة الفصحى واللهجات القبلية موجودة في كافة مجالاتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية أيضا"[1].

ويذكر إبراهيم أنيس أن تلك اللغة الأدبية التي خطب بها الخطباء وشعر بها الشعراء ونزل بها القرآن الكريم لم تكن لغة تخاطب للناس في حياتهم العامة، بل يجب أن تنزه عن هذا أن نرقى بها إلى مستوى أرفع منزلة من أساليب التخاطب [...] أما لغة التخاطب فهي تلك التي يمكن أن يقال إن الناس كانوا يتكلمونها بالسليقة ويؤدون بها التافه من شؤونهم لا يعمدون إليها عن قصد ولا يتخيرون ألفاظها بل يكتفون منها بتأدية الأغراض العامة في الحياة العادية لهذا رويت لنا الآثار في لغة موحدة لا تشتمل على خصائص من تلك التي رويت عن اللهجات العربية القديمة[2]. ولعل هذا راجع لارتباط النحو بالعامل الديني فقد أرادوا أن يقعدوا للغة القرآن الكريم، ومن ثم اختاروا مستوى لغويا يتوافق معه.

---

[1] علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، 180.

[2] ينظر إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط8، 1996، ص38-39.

ب. الخلط بين لغة الشعر والنثر في التقعيد:

قد خلط النحاة الشواهد الشعرية بالنثرية، غير مدركين بأن لغة النثر غير لغة الشعر التي تحكمها ضوابط كثيرة كالوزن والقافية، ما يعني أن القواعد التي تنطبق على لغة الشعر لا تصدق بالضرورة على لغة النثر، ولم يتنبهوا إلى أن الشعر ينتج في ظروف انفعالية ونفسية خاصة، تحتاج نوعا معينا من التعابير الأحاسيس المشاعر، كما أنه ينتج في مناسبات وظروف خاصة متغيرة من زمن لآخر، فهو بهذا لا يمثل البيئة اللغوية تمثيلا صحيحا، وإنما يمثل مستوى خاصا منها يختلف من عصر لآخر.

"إلى أن جاء ابن مالك الذي قد هزّ العرف الذي ساد من قبل عن دراسة اللغة وحدة واحدة شعرا ونثرا"[1].

وعليه فإن هناك فروقا بين كل مستوى لغوي وآخر. ولذلك يجب الفصل بين هذه المستويات المختلفة، حتى في اللهجة الواحدة، وأهمها الفصل بين الشعر والنثر، لأن الشعر لا يمثل البيئة اللغوية تمثيلا دقيقا، ومن هنا لا يجوز الاعتماد عليه في التقعيد للغة عامة[2].

نستخلص ممَّا سبقَ أنَّ أصولَ النَّحو كانت نواة الأعمال النّحويَّة عند علماء اللُّغة المتقدّمين، ولا سيما السّماع؛ الذّي عُدَّ بحقٍّ أَوّل وأهمّ مستندٍ في تقعيد اللُّغة، لِمَا له من امتداد واسع وأهمية بالغة وحُجّيّة قويّة. وقد كان منطلقهم هذا صحيحا إذ استند على أساس متين تمثَّل في تحديد مصادر معيّنة: (القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شِعره ونثره)، وتقييدها بشروط زمانيّة ومكانيّة وبمستوي لغويّ خاصّ، وكان القرآن الكريم دافعهم لذلك إذ حرصوا على حمايته من اللّحن وحفظ لسانهم من الزّلل.

[1] محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت 142.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1996، ص7.

فصلٌ ثانٍ: آراء اللّسانيّين المُحدَثين في أسس السّماع اللّغوي

أوّلا: مبادئ الدّرس اللّساني الحديث في دراسة اللغة، واتّجاهات اللغويين العرب في ضوئه.

ثانيا: موقف اللغويين المحدثين من تحديد الإطار الزماني لجمع اللغة.

ثالثا: موقف اللغويين المحدثين من تحديد الإطار المكاني لجمع اللّغة.

رابعا: موقف اللغويين المحدثين من تحديد المستوى اللغوي للتّقعيد.

أوّلا: مبادئ الدّرس اللّساني الحديث في دراسة اللغة، واتّجاهات اللغويين العرب في ضوئه:

1. مبادئ الدّرس اللّساني الحديث في دراسة اللغة:

تعدّ اللّغة الوسيلة الأساسية للتواصل بين البشر: ولأجل هذا استأثرت باهتمام المفكرين منذ أقدم الحضارات، وتعددت تساؤلاتهم حولها، وبالمثل وأزيد تعددت إجاباتهم وتباينت في آن واحدٍ. وخلّفت الحضارات الإنسانية على تعاقبها زادًا لا يعدّ في مجال الدّراسات اللّغوية [وقد تعاقبت على دراسة اللّغة مناهج عديدة منها: التاريخ والمقارن، والتقابلي].

فقد عرفت أوائل القرن العشرين تحولات في دراسة اللغة، مازالت آثارها قائمة لليوم، وهي السبب في توجيهه هذه التوجيهات المعروفة: اتجاه وصفي، واتجاه وظيفي، واتجاه توليدي تحويلي، وما يعنينا من هذه الاتجاهات هو الوصفي منها، ذلك لأن المبادئ التي قام عليها في دراسة اللغة شديدة الصلة بالأسس التي وضعها اللغويون العرب في جمع اللغة العربية والتقعيد لها.

هذا التحوّل أذن بنشأة "اللّسانيات" على يد الفرنسي " دي سوسير" (F. de Saussure) والذي أرسى معالم المنهج الوصفي منهجًا مستحدَثًا مقابلا للمنهج التاريخي الذي سيطر على ساحة الدّراسات اللّغوية ردحا من الزمن مع اكتشاف اللّغة السنسكريتية على يد السّيد "وليم جونز" (Sir. W. Jones) عام 1786م.[1]

وقد تطرق دي سوسير للعديد من المفاهيم والمبادئ التي رآها ضرورية للدراسة اللغوية، نذكر منها أنه فرق بين العديد من الثنائيات: كتفريقه بين المصطلحات: le langage,la parole , la langue:[2]

وحدّد لذلك معادلة يمكن تمثيلها بما يلي:

[1] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1979، ص 23.
[2] ينظر: مر. ن، ص26-29.

la langue=le langage minus La parole

والفرق بين اللسان والكلام يمكن إيجازه في أن:

←اللسان عملية جماعية، والكلام فردي.

←اللسان أمر جوهري أعلى شأنا، والكلام أمر عارض أقل شأنا.

←اللسان حتمية مفروضة، والكلام فيه نوع من الحرية.

←اللسان ملكة جماعية، والكلام نتاج سلوك فردي.

إضافة لثنائية الدال والمدلول، والنظام والبنية، والآنية والزمانية، والتركيب والاستبدال...

والمنهج الوصفي: هو دراسة لغة محددة، في زمن محدد، ومكان محدد ودون اعتبار للخطأ والصواب فيها، فيصف الحقائق ويناقشها دون فلسفة أو محاكمة لها، أو إقحام المنطق في تفسير وتأويل الظواهر اللغوية[1].

أ. خصائص المنهج الوصفي في اللغة نظرته لنصوص اللّغة:

يتسم المنهج الوصفي في نظرته لنصوص اللّغة بما يلي:[2]

1- أنه منهج لغوي خالص، يصف اللّغة المدروسة كما هي، فيتبين خصائص عناصرها وما بينها من علاقات، دون إقحام العوامل الذاتية.

2- التّفريق بين "منطق اللّغة" و"المنطق الأرسطي" فالأول مقبول ومعترف به في دراسة اللّغة، والثاني مرفوض، دخيل على تلك الدّراسة؛ والمقصود بمنطق اللّغة: التّفكير المنظم في دراسة مظاهر اللّغة وعناصرها وتقسيم فصائلها وأنواعها.

---

[1] محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، ط2001، ص95.

[2] محمد عيد: أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط5، 2005، ص 60-61

3- يدرس اللّغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، ويترتب على الأخذ بهذه الفكرة ما يلي:

- ✓ اللّغة خاضعة للتطور شأنها شأن سائر الظواهر الاجتماعية.
- ✓ من خواص الظّواهر الاجتماعية -ومنها اللّغة-: الموضوعية: أي وجود المظاهر الاجتماعية مستقلة عن فرد بعينه.

4- اللّغة تخضع للوصف -كما تخضع له كلّ المظاهر الاجتماعية الأخرى-؛ فتلاحظ وتستقرأ ويقرر واقعها دون وجوب أو جواز أو قوانين ملزمة، وليس من حقنا أن نحكم عليها بالصواب والخطأ، لأن هذا من سلطة العرف الاجتماعي بين من ينطقونها، فواجبنا هو الوصف فقط: فالقاعدة التي يصل لها النّحوي قاعدة عرفية تتفق مع الاستعمال، وليست قاعدة للتحكم في سلوك اللّغة.

ب.مراحل دراسة اللّغة ونقد المنهج الوصفي:

إذا أراد باحث دراسة ظاهرة محددة في اللّغة وفق المنهج الوصفي فعليه اتّباع الخطوات الإجرائية الآتية:[1]

1- تحديد مستوى الدّراسة من بين المستوى الصوتي أم الصّرفي أو التّركيبي أو الدّلالي.
2- تحديد المستوى اللّغوي للبحث: مستوى الفصحى أم العامية مثلا في اللّغة العربية.
3- تحديد زمن الدّراسة ومكانتها.
4- تحديد مصادر المادة من اختيار الشّرائح الّتي تمثل اللّغة المراد دراستها.
5- الشّروع في عملية جمع المادة اللّغوية حتى استيفائها بشرط الالتزام بالمعايير المذكورة سابقًا.
6- تحليل المادة المجموعة دون تسجيل أحكام مسبقة، ولا تأثر بأحكام قديمة.
7- تقديم وصف دقيق يعبّر عن سلوك هذه الظّاهرة.

وعند احتكاك الفكر العربي بالفكر اللساني الغربي، تأثر به، فتباينت مواقفهم إزاء تعاملهم مع تراثهم، واختلفت اتجاهاتهم كما نبينهم فيما يلي:

[1] محمد محمد داود: العربية وعلم اللّغة الحديث، ص 95 – 96.

2. اتجاهات اللسانيين المحدَثين في التعامل مع التراث اللغوي:

يرتكز النشاط اللساني العربي في شطره الأعظم على ميراثه اللغوي، مستلهما منه مستمدا أحيانا، وممدا له في أحيان أخرى، مما جعله محط نقد دائما. والراصد للحظة نشأة الدرس اللساني العربي الحديث يجدها مرتبطة بظروف عدة، مارَّةً بمراحلَ ثلاث: بداية بعصر النهضة الأوروبية، أي في أوائل القرن التاسع عشر، مع بداية احتكاك الفكر العربي بالغربي، ثم مرورا بالمرحلة الاستشراقية، وأخيرا مرحلة تشكل الخطاب اللساني العربي الحديث.

وقد حاولت الكتابات اللسانية العربية دراسة التراث والنظر فيه من جديد، ولكن من زاوية حداثية؛ حيث هدفت لاستنطاقه بالاستفادة من البحوث اللسانية الحديثة المعاصرة، لما تزودنا به هذه الأخيرة من تقنيات منهجية تعيننا على الكشف والتحليل الدقيق.

وكانت دراساتهم هذه حلبة عراك بينهم، حتى أضحت اللسانيات تلاسنا، ويمكن تقسيم جهود اللسانيين العرب المحدثين في دراستهم التراث إلى ثلاث طوائف: التراثيون، والحداثيون، واتجاه ثالث توفيقي بينهما، وقد اقتبست عن بشير إبرير تسميته التي أطلقها عليهم[1]: إذ سماهم: المتقوقعون على أنفسهم في التراث، والمتنصلون من التراث، واتجاه ثالث وفق بينهما

أ. المتقوقعون على أنفسهم في التراث:

وهم المتمسكون بالتراث الرافضون لكل جديد فالعادة أن "يقابل الجديد دائما بالرفض إذا كان يخالف معرفه ثقافية لها مكانة راقية في أذهان البشر، فاللسانيات الحديثة لم تلقَ ترحيبا في البداية خصوصا من قبل النحويين المتعصبين للنحو العربي"[2].

---

[1] ينظر: بشير إبرير، التفكير اللساني- التربوي في التراث وإشكالات قراءته، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ع3، 2005، ص98-105.

[2] أوريدة عبود، اللسانيات في الوطن العربي بين الرفض والقبول وموقف النظرية الخليلية منها، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو، مج: 25، ع:1، ص 228.

وهذا الاتجاه متمسك بالماضي وبهويته، ويرى أنه من الواجب عليه الحفاظ عليها، وعدم تجاوزها أبدا. وممن برز فيه: مهدي المخزومي، وخديجة الحُدَيثي...

ب. المتنصلون من التراث:

وهو اتجاه منبهر بالمناهج الغربية رافض للتراث القديم، ثائر عليه. ونقدهم هذا له نابع من رغبتهم في الانتماء إلى علم اللغة الوصفي، وتأثرهم به، ورغبتهم في الترويج له. فتبنّى الوصفيون العرب هذا المنهج ظانِّين بأن ما صح من نقد الأوروبيين لتراثهم ينطبق على التراث النحوي العربي، لذلك تركزت انتقاداتهم حول تحديد البيئة الزمانية والمكانية، والخلط بين مستويات التحليل اللساني، وأن النحو العربي لم يقعد للغة المستعملة بل قعد للغة الأدبية، وممن مثله: إبراهيم أنيس...

ج. التّوفيقيّون:

وهو اتجاه حاول المزج بين الاتجاهين السابقين، ليخرج بموقف وسطي بينهما؛ فلا هو متشدد سلفي متمسك بالقديم، ولا هو حداثي ثائر على التراث رافض له، ويعرف حديثا بمصطلح اللسانيات التوفيقية، وممن مثله: عبد الرحمن الحاج صالح.

حاول عبد الرحمن الحاج صالح أن يؤصل للفكر اللغوي العربي القديم، فعكف على دراسة آراء أحد علماء اللغة الأوائل، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه، وذلك لإيمانه بوجود نظرية دقيقة في أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل، ورأى بأنه لابد من إعادة قراءة التراث الذي تركه لنا أوائل النحاة، ليس على ضوء النظريات اللسانية الحديثة فقط وإنما بدراسة ابستمولوجية دقيقة في مفاهيم النحاة وتصوراتهم وطرق تحليلهم، وبدون إسقاط أي تصور آخر لتصور النحاة العرب المتأخرين أو تصور الغربيين عليها[1].

[1] ينظر: بايزيد جاب الله، لسانيات التراث في ضوء الدرس الحديث، مجلة التراث، جامعة الجلفة، الجزائر، ع:25، ص10.

ويرى أن الوصفيين مخطئون في تلك الانتقادات التي وجهوها للتراث النحوي العربي لأن معيارية النحو العربي والوصفية الغربية لا ينتميان إلى نفس الحيز التصوري.

والراجح أن أفضل هذه الاتجاهات: الثالث منها، وهو اتجاه آخذ من كل منحى بطرف.

ثانيا: موقف اللغويين المحدثين من تحديد الإطار الزّماني لجمع اللغة:

قيد اللغويون القدامى عملية جمع اللغة بإطار زماني يمتد من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني للهجرة لأهل الحضر، في حين استمر الأخذ عن أهل البدو حتى القرن الرابع للهجرة؛ حيث توقف السماع وانقضى عهد المشافهة.

وكان لهذا التحديد الزماني دوافع لعل أهمها الحرص على السلامة اللغوية للنصوص والبعد عما يحتمل اللحن، ذلك أن وضع القواعد حفاظا على اللغة يقتضي أخذها من أفواه العرب الفصحاء الذين لم يقارع ألسنتهم اللحن ولم تشبها لكنة الأعاجم.

هذا التحديد الزمني لعملية جمع اللغة أثار مواقف متباينة من اللغويين المحدثين كل حسب توجهاته الفكرية، فانقسموا إزاء هذه المسألة بين معارض ومؤيد، على نحو ما سنفصله فيما يلي:

1. المعارضون:

انتقد عدد من اللغويين المحدثين تحديد الإطار الزماني لجمع اللغة، وعابوا على القدامى صنيعهم ذاك. ولعل أهم من وقفنا على آرائهم المعارضة حلمي خليل وتمام حسان وكمال بشر:

أ. حلمي خليل: (ت: ماي 2010):

يعد حلمي خليل واحدا من المعارضين للتحديد الزمني، ويراه هدرا أضاع الكثير من الثروة اللغوية التي لو استغلت لكانت أساسا لعديد من القواعد النحوية، فيقول: "من حيث التحديد الزمني فقرنان في الحواضر وأربعة في البوادي كفيلة بظهور استعمالات وتطورات لغوية لم تؤخذ في الحسبان، فضلا عن أنهم بالحدود الزمانية أهدروا جانبا كبيرا من الثروة اللفظية والظواهر النحوية التي طرأت على الاستعمال، كما حجب علماء اللغة والنحو بعد القرون الأولى من درس العربية على أساس أن ما جد من

استعمالات لا يحتج بها"[1]. ويفهم من قوله هذا أن التحديد الزمني لم يُراعَ فيه مبدأ التطور اللّغوي الذي هو خاصيه ثابتة في اللغات الإنسانية جميعها، وذلك يعني التقعيد لنماذج لغوية متباينة وفقا لمعيار لغوي موحد.

ب.تمام حسان: (ت: 2011):

يتفق موقف تمام حسان مع موقف حلمي خليل في الاعتراض على مبدأ التحديد الزماني ويذهب إلى أن ذلك مخالفة منهجية وقع فيها النحويون حين شملوا بدراستهم للغة العربية مراحل متعاقبة من تاريخها، ولم يراعوا التطور الطبيعي الذي يلحق أية لغة من اللغات يقول: "... وقد وقع اختيار النحاة على فترة تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهلي وتنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري، لا يفرقون في ذلك بين شعر امرئ القيس وشعر إبراهيم بن هرمة، وقد لا يعتدون بما حدث في هذه الفترة من تطور في اللغة العربية سجله اللغويون ومؤرخو الأدب"[2].

ويضيف في موضع آخر من تآليفه: "وتلك حقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها وإنما المعقول أن تكون اللغة قد تطورت فيها من نواحي البنية والنطق"[3]، فيرى أنه كان على اللغويين آن ذاك أن يسجلوا كل مرحلة من مراحل التطور بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية[4].

يبدو أنه عاب على النحاة عدم مراعاتهم للتطور اللغوي الحاصل في هذه الفترة، فهي فترة طويلة في نظره، يحدث فيها الكثير من التغيرات اللغوية.

ويقول في موضع آخر مؤكدا ما سبق: "ولو أن الاستشهاد لم يقف عند حد على يد النحاة العرب، لأمكن أن تجرى دراسة اللغة على مراحل وعصور باستقراء ما يجد من النصوص إلى أيامنا هذه، [...] ولكن إيقاف الاستشهاد عند حد معين جعل النحاة –وقد جفت روافد الاستقراء عندهم كما

---

[1] حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1999، ص114، 115.

[2] تمام حسان، الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2000، ص89.

[3] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2001، ص25.

[4] مر. ن، ص78.

قلنا- يلجؤون إلى ما لديهم من القواعد فيجعلونها مادة الدراسة بدل النصوص التي أعوزهم الجديد منها"[1]، يعني بهذا أن التحديد الزماني أغلق باب البحث العلمي.

وقد تعجب من فطنتهم للفرق بين خصائص الأدب الجاهلي، والأدب الإسلامي، وعدم فطنتهم للفرق بين خصائص اللغة في العصر الجاهلي وخصائص اللغة في العصر الإسلامي، ورأى أنه كان ينبغي عليهم البدء بدراسة المرحلة الجديدة الطارئة بدل إبطال الاستشهاد بشعر المحدثين[2]

وذكر أن النحاة استخرجوا قواعدهم من شعر امرئ القيس ومن بعده إلى إبراهيم بن هرمة في فترة تمتد قرابة أربعه قرون، وهذه فترة تصل لمرتبة اليقين أن اللغة الفصحى قد شهدت تطورا في تراكيبها وأساليبها[3].

ج. كمال بشر: (ت: أوت 2015)

يعد كمال بشر من المعارضين أيضا، إذ إنه اعتبر الاستشهاد بتاريخ معين إجحافا في حق هذه اللغة، وأنهم أغلقوا البحث العلمي بعد هذه الفترة التي حددوها، ولم يقدموا على أية دراسة لغوية من أي جانب بعد هذا التحديد الزمني، ويرى أنهم بالغوا في تخطئة الظواهر اللغوية التي جاءت بعد هذه الفترة"[4].

2. المؤيدون:

استحسن عدد من اللغويين المحدثين تحديد الإطار الزماني لجمع اللغة، وأثنوا على القدامى تنبههم له. ولعل أهم من وقفنا على آرائهم الموافقة أحمد مختار عمر، وعبده الراجحي، وعلي أبو المكارم، وعبد الرحمن الحاج صالح، وهذا عرض لهم:

---

[1] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص167.

[2] ينظر: تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص20.

[3] ينظر: تمام حسان، الأصول، ص101.

[4] ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9، 1986، ص52.

أ. أحمد مختار عمر: (ت: 2003):

يذكر أحمد مختار عمر أن فهم القرآن الكريم هو السبب في هذه التحديدات الزمانية والمكانية الضيقة نسبة لشساعة زمن ورقعة متكلمي اللغة العربية، فيقول: "... ذلك أن القصد إلى فهم النص القرآني هو الذي أدى إلى تحديد مستوى لغوي معين وهو الذي أدى إلى تحديد مكان وزمان لهذا المستوى [...] إنهم يقعدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن، فالبحث عن نقاء اللغة وفصاحتها كان غاية من غاياتهم في الجمع اللغوي"[1]. وذلك لفهم القرآن الكريم وتفسيره واستنباط الأحكام الشرعية منه –وهو أبلغ أسلوب وأفصح كلمة–، فوجب التَّشدد في جمع اللغة وتقنينها، لأن العلوم تعلو وتشرف بعلو وشرف معلومها، والنحو بدايته كانت بدافع ديني بحت.

ب.عبده الراجحي: (ت: أفريل 2010):

يوافق عبده الراجحي على مبدأ التحديد الزمني، ويراه حفظا للغة وصيانة لها من التأثيرات الناتجة عن الاحتكاك بالحضارات الأخرى، خاصة في العصر العباسي لما عرف عنه من تطور وازدهار، فنتج عنه متاخمة الأعاجم، ويرى بأن هذا التحديد الزمني من الممكن أن يكون السبب في امتناع الاستشهاد بالحديث، لأن عصر الفصاحة ينتهي عند منتصف القرن الثاني للهجرة وهنا بدأت رواية الحديث، فكثر الرواة الأعاجم بين المحدثين وجازت رواية الحديث بالمعنى فخشوا أن يطول اللحن الحديث كما طال اللغة فأعرضوا عن الاستشهاد به اتقاءً[2].

ج. علي أبو المكارم: (ت: جويلية 2015):

يرى علي أبو المكارم أن أساس التحديد الزماني هو الفترة التي كان فيها اللسان فصيحا، باقٍ على السليقة، إذ يقول: "...وقد تطلب هذا التصور للغة تحديدا للفترة الزمنية التي يتسم النشاط اللغوي فيها بالأصالة، ويتميز العرب فيها بالسلامة، وتتصف مأثوراتها من النصوص –لذلك– بصدورها عن

[1] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص51.

[2] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص52.

السليقة اللغوية. ومن ثم نشأت عندهم فكرة "عصر الاستشهاد" أي قصر الاحتجاج على نصوص مرحلة زمنية معينة لا تتجاوزها، وقد ربطوا بين هذه المرحلة وبين ظروف التحول أو الاستقرار الاجتماعي؛ بحيث مدوا المرحلة إذا ضمنوا استقرار البيئة اجتماعيا ولغويا، مع بعدها عن الاتصال بأجناس أخرى، ولغات مغايرة"[1]. فقد اقتصر جمع اللغة على الفترة التي كان فيها اللسان فصيحا بالفطرة، ولم يختلط بعد باللسان الأعجمي.

ويؤكد ذلك في قول آخر له: "...وأما الفارق الثاني فهو أن النحاة واللغويين قد استمروا يأخذون عن أعراب البادية طوال هذه المرحلة، على حين أنهم توقفوا بعد فترة عن الأخذ من فصحاء الحواضر ويعود ذلك إلى أنهم أحسوا فيهم نوعا من التأثر بلهجات المدن التي يعيشون فيها"[2]. فقد توقف جمع اللغة في البدو نهاية القرن الرابع الهجري، وفي الحضر نهاية الثاني، ومرد ذلك نسب للاختلاط بالعجم الذين كانت وجهتهم حواضر البلاد العربية.

وذلك لأن متاخمة المدن مع مرور الوقت تؤدي لفساد السليقة اللغوية التي فطر عليها العربي، وهذا يعني أن للزمن دورا في التغير اللغوي، وقد أدرك هذا النحاة القدامى.

ويشير إلى أنه يوافق القدماء في تحديداتهم الزمنية، لكنه يختلف معهم في أساس هذه التقسيمات، فقد جعلوها- في نظره- انتقالات سياسية، فأنكر أن تكون هذه الأخيرة وحدها المتحكمة في ذلك[3].

د. عبد الرحمن الحاج صالح: (ت: 2017):

تميزت نظرة عبد الرحمن الحاج صالح للسماع اللغوي من غيرها من القراءات إذ أطلق عليه صفة "العلمية" وهو يشيد بهذا إلى جهود النحاة الأول، وقيمة ما وصلوا إليه من نظريات تضاهي أو

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص221.
[2] مر. ن، ص41.
[3] مر. ن، ص52.

تفوق أحيانا النظريات اللسانية الحديثة، ومما أكساه صفة العلمية: تلك الأسس الصارمة التي حددوها لجمع وتقعيد اللغة.

وقد كان موقف الحاج صالح من التحديد الزماني مغايرا، فقد أيد النحاة القدامى في تحديدهم الزمني وأشاد بأن اختياراتهم هذه مبنية على أساس متين، ومقياس وحيد وهو بقاء الملكة اللغوية العفوية العربية، فقال" ولم يكن المقياس التمسك بالقديم على الإطلاق فالقديم أمر نسبي، والعلماء الأولون كانوا يأخذون اللغة من معاصريهم من فصحاء العرب، ويمتنعون من ذلك بالنسبة إلى من هو أقدم ممن تغيرت لغته كبعض من ذكرهم التاريخ فأخذوا مثلا من ابن هرمة، ولم يأخذوا من بشار[1].

ثالثا: نظرة اللسانيين المحدثين للأساس المكاني:

وتباينت آراؤهم في هذا الأساس كذلك، فانقسموا لمؤيد، ومعارض:

1. المعارضون:

انتقد عدد من اللغويين المحدثين تحديد الإطار المكاني لجمع اللغة، وعابوا على القدامى صنيعهم ذاك. ولعل أهم من وقفنا على آرائهم المعارضة:

أ. أحمد مختار عمر:

يقول: "أما المكان فقد ربطوه بفكرة البداوة والحضارة، فكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى حياة البداوة كانت لغتها أفصح، والثقة فيها أكثر، وكلما كانت متحضرة أو أقرب إلى حياة الحضارة كانت لغتها محل شك ومثار شبهة، ولذلك تجنبوا الأخذ عنها، وفكرتهم في ذلك أن الانعزال في كبد

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، دار موفم للنشر، الجزائر، ط2012، ص71.

الصحراء وعدم الاتصال بالأجناس الأجنبية يحفظ للغة نقاوتها ويصونها عن أي مؤثر خارجي وأن الاختلاط يفسد اللغة وينحرف بالألسنة"[1].

فمختار عمر تطرق للمعيار الذي كان أساس التحديد المكاني، حيث يرى أنهم يقرنون الفصاحة بالبداوة، وأن أفصح القبائل هي التي تكون منعزلة في كبد الصحراء، بعيدة التأثر بالأمم المجاورة التي ستؤثر دون شك في لغتهم.

ومن المآخذ التي أخذها على النحويين واللغويين:

أنهم ربطوا الفصاحة بالبداوة لأن اللغة بنت الحاجة والاستعمال، واللغة لا تنشأ في فراغ، وإنما لتعبر عن تجارب واحتياجات وثقافات معينة، ولا شك أن تجارب البدوي واحتياجاته تختلف عن تجارب الحضري واحتياجاته، ولذلك ليس من المعقول أن تغني إحدى اللغتين عن الأخرى وليس من الحق أن نعد لغة البدوي أرقى من لغة الحضري برغم أنها لا تفي باحتياجاته[2].

ويقول إن هذه قائمة التحديد القَبَلي كانت محل نقد من بعض المعاصرين؛ كما فعل مهدي المخزومي الذي يرى أن التفرقة بين القبائل خطأ منهجي، ويشرح ذلك بقوله: "ولا نرى هذا إلا لغو الكلام، إنهم يجهلون أن اللغة سليقة وطبيعة، ويجهلون أن صاحب اللغة لا يغلط في لغته لأنها جزء من حياته التي فطر عليها وعادة من عاداته التي نشأ عليها، وإذا كان الجاهليون يغلطون والمخضرمون يغلطون والإسلاميون يغلطون فهل من بعد هؤلاء يعتمد النحاة وبم يحتجون ومن أين جاءوا بهذه الأصول التي وضعوها وهذه القواعد التي استنبطوها؟

ثم يستطرد قائلا: ولو كان مقياس الفصاحة هو الانعزال في كبد الصحراء، وعدم الاتصال بالأجانب لكانت قريش أبعد اللغات عن الفصاحة ولا قائل بهذا.

---

[1] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص53.

[2] ينظر: مر. ن، ص55-56.

وعمر مختار يؤيد مهدي المخزومي في هذا، إذ يقول بعد عرض رأيه: "والدكتور المخزومي على حق في هذا..."[1].

ب. تمام حسان:

يقول: "الانتقاء المكاني لعدد من القبائل في وسط الجزيرة إذ كان المعول على مفهوم الفصاحة والسليقة في نفس الوقت، فإن هذه اللغة الأدبية إنما تكون في أنقى صورها حين تأتي عفوا على ألسنة أبناء هذه القبائل المعينة"[2].

يشير تمام حسان إلى أن معيار الانتقاء المكاني هو الفصاحة، فلغة القبائل المنعزلة أنقى من غيرها، وما زلنا نلمس آراءه غير الصريحة، فمثلا في قوله:

"أما انتقاء قبائل بعينها في وسط الجزيرة دون غيرها من قبائل العرب فقد بناه النحاة على معيار الفصاحة، ومن عجب أن الذي حدد مفهوم الفصاحة هم النحاة واللغويون، وظلت الفصاحة على مصطلحاتهم فيما يبدو إلى القرن الثاني الهجري وذلك هو الوقت الذي انتهى به عصر الاستشهاد. وبالوصول إلى ذلك الوقت تكون الفصاحة قد انتهت بزعم النحاة واللغويين"[3]

فهو يتعجب من أن تحديد مفهوم مصطلح الفصاحة كان من لدن النحاة واللغويين، ونلمس نبرة التهكم في قوله: "بزعم النحاة واللغويين" وكأنه غير مقتنع بزعمهم.

وفي قوله: "أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب وقد بذل فيه من الجهد

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص53.

[2] تمام حسان، الأصول، ص89.

[3] مر. ن، ص97.

ما سوف يظل أثره ملحوظا أبدا الدهر، رغم هذه الاعتراضات المنهجية"[1]، فحتى عند الثناء عليهم نجده يبث الاعتراضات المنهجية التي واجهتهم.

ج. كمال بشر:

يقول كمال بشر في البداية: "معروف أن علماء العربية وبخاصة البصريين حددوا دائرة الأخذ والتلقي بتحديد عدد القبائل التي استقوا منها مادتهم، وهذا التحديد من حيث هو مبدأ جيد يتسق في عمومه مع أسلوب الدرس الحديث"[2].

وهو يثني على هذا على التحديد المكاني، إذ عُرف البصريون بالتشدد في نقلهم للمادة اللغوية ووضعوا شروطهم وحددوا منطقتهم بست قبائل: أسد، قيس، تميم، هذيل، بعض كنانة، بعض طيء.

ثم نجده يعيب على اللغويين تحديدهم للقبائل بأنه تحديد واسع يؤدي إلى الخلط. وهو من أسباب اضطراب بعض القواعد اللغوية والنحوية فيقول: "وتحديد القبائل المأخوذ عنها بعدد معين فيه نوع من تحديد البيئة، ولكنه كان تحديدا واسعا وبخاصة إذا علمنا أن هذه القبائل المعدودة لم تكن تقطن حيا واحدا أو أحياء متجاورة، بل كان بعضها ينتمي إلى مناطق بعيدة مترامية الأطراف ومن الواضح أن هذا الاختلاف الجغرافي لابد أن يتبعه حتما اختلاف في العادات اللغوية، فالجمع منها كلها بدون تمييز يؤدي إلى الخلط، أضف إلى هذا أن بعضهم لم يكتف بهذا العدد المحدود من القبائل بل كانوا يجيزون الأخذ عن أي عربي يقابلهم في الطريق بغض النظر عن منطقته الجغرافية، ومنزلته الثقافية، أو بيئته التي ينتمي إليها وقد كان هذا السلوك معروفا عن الكوفيين بوجه خاص"[3].

---

[1] تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص159.

[2] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص56.

[3] مر. ن، ص. ن.

فمن المنطقي أن يؤثر البعد الجغرافي بين القبائل على لهجاتها وتعدد استخداماتها للغة، وهو أمر حاصل عند قبائل البصريين الست، وأكثر منه عند الكوفيين الذين تساهلوا وعُرفوا بالأخذ عن جميع العرب بتوسع.

ونجد الكثير من اللغويين واللسانيين يُعيبون حصر بيئة النقل زمانا ومكانا وحسبهم في ذلك ضياع الكثير من اللغة ما نتج عنه ضيق القواعد والسمو بالمعيار، ثم نجد كمال بشر يقول إنّ الجمع دون تمييز يؤدي إلى الخلط، رغم أن لغويي البصرة عُرفوا بتشددهم وحصر نقلهم في ست قبائل لا غير، فهل من المعقول أن تُجمع لغة بسعة وتوسع اللغة العربية من منطقة واحدة دانية بين متكلميها حتى يُتجنب الخلط؟ أم أنّ في التوسع توسعا في المادة وتوسعا في الأحكام؟

د. عبد القادر المهيري: (ت: 2016):

وينقل المهيري عن عباس حسن قوله في انتقاد اللغويين والنحاة من أجل اقتصارهم على أخذ اللغة من القبائل الست تاركين ما عداها من باقي القبائل التي تجاوز ثلاثين قبيلة، ويتحسر على أنهم لم يضعوا نحوا خاصا لكل قبيلة على حدة؛ يُسَيِّر لغتها ولهجتها، ويلائم لسانها دون غيرها من القبائل فيجيء نحو صافيا لا بلبلة فيه ولا اضطراب. فيعلق عليه بأنه انتقاد وجيه من نظره حديثة ورأي سديد في المنهج، لكنه يعيب عليه ما عاب على غيره من النحاة من تناقضهم بين المقدمات والنتائج، إذ كان هذا هو منطلقه، لكن المشكلة في نهاية هذا النقد حيث دعا إلى توسيع النطاق اللغوي للاستشهاد، ووصفها بأنها –أي قراءة عباس حسن للتراث– من قراءات التراث النحوي التي ينبهر أصحابها ببعض المفاهيم الحديثة دون التحكم فيها فيسلطونها عليه بصفة آلية فيؤول بهم الأمر إلى نقيض ما يقتضيه منطقها [1].

[1] ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص108-109.

2. المؤيّدون:

نجد في مقابل اللغويين المعارضين، آخرين مؤيّدين لفكرة التحديد المكاني، مُثنين عليها، ومنهم:

أ. عبد الراجحي:

اعتبر عبد الراجحي أن تحديد الإطار المكاني لجمع اللغة من مظاهر الوصفية في النحو العربي، ولا يخرج مفهوم النحو عنده عن إطار غيره من اللغويين، فالنحو العربي بالنسبة له مجموعة قواعد قُعِّد لها اعتمادًا على تتبع كلام العرب الذين يوثق في فصاحتهم، وذلك برسم قيد زماني ومكاني محدد. إذ يقول "إن النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعد لها حدد أيضا بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة فهو لم يسمح بالتقعيد إلا على اللغة المستعملة في بوادي نجد والحجاز وتهامة ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو بالاتصال ببيئات لغوية أخرى"[1]، لكنه نفى الأخذ عن الحضر، لأن لغتهم مشوبة -حسبه-.

ب.علي أبو المكارم:

قسم علي أبو المكارم المنقول عنهم إلى جماعتين:

1 أعراب البادية: برحلة العلماء إليها، أو برحلة الأعراب إلى الحضر.

2 فصحاء الحضر الأعراب البداة الذين أقاموا في الحواضر، أي المثقفون العصاميون الذين درسوا في المدن الكبرى دون أن يكون لهم اتصال مباشر بالبادية [2].

[1] ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص50-53.

[2] ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص36-39.

ويخلص بعد هذا إلى أن ما قرره السيوطي ليس صحيحا من أنه لم يؤخذ عن حضري قط فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية، ولكن أخذهم عن أهل الحضر يختلف عن أخذهم عن العرب البداة في أمرين:

- أولهما أنهم اعتبروا كل ما سمعوه في البادية ينتمي إلى مستوى واحد ولم يفطنوا إلى تأثير الفوارق اللهجية تركيبا.
- وثانيهما أنهم استمروا يأخذون عن أعراب البادية طوال هذه المرحلة، على حين أنهم توقفوا بعد فتره عن الأخذ من فصحاء الحضر[1].

ويعلّل سبب رفض بعض القبائل، فيقول: "وتختلف أسباب رفض الاحتجاج بلهجات بعض القبائل بيد أنها تلتقي جميعا في عدم سلامتها لاتصال هذه القبائل بلغات أخرى نتيجة للموقع الجغرافي الذي تعيش فيه وما كان يفرضه وجودها في هذا الموقع من احتكاك لا فكاك منه بلغات أخرى غير عربية [2]

ونجده يشير إلى أن الموقع الجغرافي له دور كبير وتأثير شديد على اللغة، فبمجرد احتكاك بعض القبائل بالحضارات الأخرى تكون عرضة لفساد لسانها فيمتنع بذلك الأخذ عنها، وهو دليل على شدة حرص النحاة القدامى للحفاظ على لغتهم.

ج. عبد الرحمن الحاج صالح:

انطلق الحاج صالح في حديثه عن تحديد الإطار المكاني من نص الفارابي الذي نقله السيوطي في اقتراحه، وقد بين أنه نص متصرف فيه حيث يقول الفارابي في نصّه الأصل: "وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء. فإن فيهم سكان البراري وفيهم سكان الأمصار. وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين. وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة

[1] ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص40-41.
[2] مر. ن، ص59.

من أرض العراق. فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون الحضر. ثمّ من سكان البراري من كان أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا. وهم قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل. فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنهم لسان العرب. والباقون فلم يؤخذ منهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر"[1].

وعلق عليه بأن أكثر المحدثين لم يفهموا قصده، لأنهم عجبوا من قبائل تذكر: كإياد وتغلب وقضاعة وبكر، وقد استشهد العلماء القدامى بشواهد تنسب إلى شاعر واحد على الأقل ينتمي إلى إحدى هذه القبائل مثل أبي دؤاد الإيادي، وغيرهم... فمنهم من فهم أن الفارابي بتحديده لهذه القبائل إنما يقصد فترة معينة من عصور الاستشهاد، لكنه رد هذه الفكرة فقال" إن ما نقل عن هذه القبائل لم يكن كله صادرا من أفرادها أنفسهم في عصر واحد، بل شمل أيضا ما كانت ترويه هذه القبائل عمن كان قبلهم في عصور سالفة، والحق أن ليس هناك عصر واحد أخذت اللغة ممن عاش فيه ودون كلامهم بل العصور متتالية"[2].

رابعا: موقف اللّغويّين المحدثين من تحديد المستوى اللغوي للتقعيد:

تباينت آراء اللسانيين المحدثين في هذا الأساس، ولكنها في مجملها تدور في فلكين: الأول منهما كان حول انتقاء مستوى اللغة الأدبية، وإهمال مستوى اللهجات في التقعيد، والثاني منهما تمثل في تعليقات المحدثين على عدم فصل المقعّدين بين لغة الشعر ولغة النثر فتأرجحت آراؤهم بين معارض ومؤيد:

[1] الفارابي، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1990، ص147.

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي، ص68.

1. المعارضون:

أ. أحمد مختار عمر:

من المآخذ التي ذكرها أحمد مختار عمر: خلط النحويين الشواهد الشعرية بالشواهد النثرية، ومحاولة استخلاص قواعد عامة تجمعهما، مع أنه من المعروف أن للشعر قواعده ونظمه الخاصة التي ينفرد بها، وأنهم خلطوا مستويين من اللغة لا يصح الخلط بينهما، وهما: مستوى اللغة الأدبية النموذجية: ممثلة في القرآن والحديث والشعر والخطب والأمثال، ومستوى اللهجات العامية المتمثلة في القراءات القرآنية ولغة الخطاب[1].

ونستشف من المذكور سابقا؛ أن أحمد مختار عمر يعيب على النّحويين الخلط بين الشّعر والنثر والجمع بينهما في وضع قاعدة عامة؛ إذ إن الشّعر يختلف عن النثر، ولنا أن نسوق مثالا على ذلك من كتاب سيبويه:

قال سيبويه[2]: هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم:

ومما جاء في النصب قول العرب: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها. (ولو قال: "يداها أطول من رجليها" جاز. قال :وحدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت وهو لعبدة بن الطبيب:

فما كان قيس هلكه هلك واحد ... ولكنه بنيان قوم تهدّما

(فهذا على قوله : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، جعل "هلك" الأول بدلا من "قيس"، والثاني خبرا لكان، وعلى الوجه الآخر- وهو الاختيار- هلكه هلك واحد، والهلك الأول ابتداء والثاني خبره، والجملة في موضع خبر "قيس" وقال رجل من خثعم أو بجيلة :

ذريني إن أمرك لن يطاعا ... وما ألفيتني حلمي مضاعا

إذ تم التقعيد في هذ الباب بالجمع بين النثر والشعر.

والملاحظ أيضا؛ أنّه يفرّق بين مستويين لغويين، الأوّل مستوى لغويّ أدبي نموذجيّ، والآخر مستوى لهجيّ عام، إذ يتعلق الأوّل بالقرآن والحديث والشّعر والخطب والأمثال، ويتعلق الثاني بالقراءات القرآنية

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص55.

[2] ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988، ص445.

ولغة الخطاب؛ فهو بهذا كأنّه يميز بين مستويين؛ مستوى لغوي فصيح ومستوى لغوي لهجي عامي، فلا مرية أن أغلب الباحثين اتّفقوا على أنّ المستوى اللّغوي الأوّل هو الأحق بالتقعيد؛ إذ يشمل القرآن الكريم وهو أفصح كلام، فحسبه لا يصح الخلط بينهما، فالمستوى اللهجي أو اللهجة مجموعة من الصفات والظواهر اللّغوية التي يشترك فيها جميع أفراد بيئة خاصة[1]، إذ الفرق بين المستويين جليّ بيّن؛ لذلك يعارض "أحمد مختار عمر" التقعيد بالاعتماد على المستويين معا، والخلط بينهما.

ب.عبده الراجحي:

يذكر عبده الراجحي أن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما قعد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام، هو في الأغلب شعر، أو أمثال، أو نص قرآني، أي إنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية، وقد ترتب على ذلك أن النحاة القدماء درجوا الكلام العربي درجات حسب وروده في هذا المستوى الخاص من اللغة، وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجه نصوصا من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير والاحتكام إلى الضرورة أو إلى الشذوذ، على أننا ينبغي أن نفهم الأشياء في سياقها، فقد أشرنا إلى أن النحو شأن العلوم الإسلامية الأخرى؛ نشأ لفهم النص القرآني الكريم فاللغة التي توجه إليها نحاة هذا النص الذي هو مناط الأحكام في الحياة الإسلامية ومن ثم كان توجههم إلى النصوص الأدبية والشعرية منها بخاصة الاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم[2].

[1] ينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص19.

[2] ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، 48-50.

بناء على ما تقدم ذكره، يشير عبد الراجحي إلى نقطة مهمة وهي أنّ النّحو العربي هو الذي وضع للعربية قواعد وأسسا تقوم عليها ظواهرها، إذ قعد لعربية وصفها بالمخصوصة لأنّها ترتبط بمستوى كلامي خاص كالقرآن مثلا، ولا ترتبط بمستوى لغوي عام.

فالنحاة –حسبه– جعلوا الكلام العربي درجات وذلك في المستوى الخاص من اللغة، فإن وجدوا في هذا المستوى ما يخالف ما وضعوه من قواعد أولوه وفسروه دون اللجوء إلى الاستعمال الشائع للغة أو المستوى اللغوي العام، لذلك فالنّحاة اعتمدوا على كل ما يدخل ضمن المستوى اللغوي الخاص لاستخلاص القوانين والتقعيد للعربية.

ولا جرم؛ أن "عبده الراجحي" ينحو منحى "أحمد مختار عمر" في معارضته تقعيد النّحاة للعربية انطلاقا من المستويين اللّغويين معا، إذ التقعيد لها انطلاقا من المستوى اللّغوي الخاص.

ج. علي أبو المكارم:

يقول: "...تلك الظاهرة هي الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي دون تفرقة بين ما ينسب إلى لهجة من اللهجات القبلية، وبين ما ينتمي إلى اللغة الفصحى، واعتبار الكل لغة واحدة متحدة الخصائص، وهذا الموقف يعني أن اللغة ليست مستوى واحد يتميز بخصائصه الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية عن كل لهجة من اللهجات على حدة، ثم عن اللهجات في مجموعها، وإنما هي مجموع اللهجات القبلية ذاتها"[1].

فهو يوافق المحدثين في نظرتهم للمستوى اللغوي، ويرى أن هناك مستوى اللغة الفصيحة، ومستوى اللهجات، وأن النحاة القدامى كانوا مخطئين عندما خلطوا بينهما، وكان ينبغي عليهم عند التقعيد والاحتجاج أن يأخذوا بمستوى اللغة الفصحى ومراعاتها.

[1] علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط2005، ص177.

ويقول في موضع آخر: "ولكن ثمة خطأ أساسيًا وقع فيه أولئك العلماء الذين رحلوا إلى البادية ليسمعوا ويدونوا، أو رحل إليهم أعراب البادية فسمعوا منهم ودونوا، وهو خلطهم المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، فقد اعتبروا كل ما يسمعونه عربية، ونسوا شيئا هاما وخطير الأثر وهو أن ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة ينبغي التفرقة الحاسمة فيها بين مستويين: مستوى اللغة الفصحى، ثم مستوى اللهجات"[1]. وفي قوله هذا ما يؤكد موقفه السابق.

ولذلك جعل النحاة العرب واللغويون أيضا اللغة الفصحى سليقة لغوية عند كل عربي دون أن يفطنوا إلى تعدد مستويات التعبير اللغوي واختلافه بين مستويات الأداء العادية التي تفي باحتياجات الحياة الاجتماعية للقبيلة، وبين مستوى آخر فوق هذا المستوى تتطلبه ظروف اجتماعية مختلفة ودوافع فنية مغايرة[...] وبهذا المفهوم جعل النحويون كل ما ينسب إلى العرب من نشاط لغوي محتجين به في مجال التقعيد النحوي للغة الفصحى، ومن ثم يجب مراعاته[2].

ما يمكننا الاقرار به إجمالا، أن " علي أبو المكارم" يرى أن التمييز بين مستوى اللّغة الفصحى، ومستوى اللّهجات أمر في غاية الأهمية، إذ التفرقة بينهما تجعل النّحويين يقفون على مستويات الأداء اللغوي المختلفة التي تنتمي إلى المستوى اللهجي وأنّها ضرورة لتلبية احتياجاتهم وتيسير اتّصالهم، وأنّ مستوى اللّغة الفصحى هو مجال التّقعيد للعربية.

د. محمد عيد:

لمحمد عيد كتاب بعنوان: "المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، وللنثر والشعر" وقد عرف المستوى اللغوي في مقدمه بحثه فقال: "المستوى اللغوي يقصد به النموذج اللغوي الذي يحقق للناطقين

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص37-38.
[2] مر. ن، ص220.

به صلاتهم الاجتماعية والفكرية، ويحمل الخصائص اللغوية التي تعارف عليها أهله أصواتا وبنية وتراكيب وإعرابا"[1].

ويقول: وقد اتضح لي، ولعله يتضح لك أيها القارئ أن بعض المثقفين والمهتمين باللغة في عصرنا الحاضر يحاربون في غير ميدان، إذ يتحدثون عن مستويات اللغة مع انحيازهم إلى جانب الفصحى أو اللهجات، أو يخلطون بين لغة النثر ولغة الشعر حين الحكم على صحة اللغة أو جمالها في التراكيب أو الأساليب[2].

يشير "محمد عيد" هنا إلى الخلط الواقع بين لغة الشعر ولغة النثر.

لأنه إذا لم يحدد الزمن والبيئة تعرض النطق والدراسة كلاهما للخلط وعدم الدقة، إذ لا يصح أن يتحكم عرف لغوي لبيئة خاصة في بيئة أخرى، وكذلك لا يصح أن يفرض مستوى لغوي مأخوذ من فتره زمنية معينة بإحدى اللغات على فترة أخرى، وإلا أدى الأمر للتحكم والاضطراب...[3]

إذ يرى هنا أهمية التّحديد الزّماني والمكاني في تحديد المستوى الذي يمكن التقعيد منه.

ويثبت أنه يوجد مستويان لغويان: مستوى اللغة الفصحى، ومستوى اللهجات بأدلة من قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أمرتُ أن أخاطب الناس على قدر عقولهم"، ومن المتصور أن الوافدين من القبائل كان منهم العوام الذين يجيدون لهجتهم إجادة السليقة، أما الفصحى فربما أجهدهم متابعتها وفهم كل ما يقال بها تماما كما يحدث الآن بين العوام، وقد أراد النبي فوق ذلك أن يصنع مع أعضاء هذه الوفود ما يمكن أن يطلق عليه في وقتنا الحاضر اسم الزمالة اللغوية" [4]

---

[1] محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، ص3.

[2] مر. ن، ص5.

[3] مر. ن، ص12.

[4] مر. ن، ص41.

ويستدل على ذلك أيضا بقوله: ومن أقوى الأسانيد أيضا على هذه القضية قراءات القرآن المتعددة التي أبيح للعرب القراءة بها تيسيرا عليهم، فإن هذه القراءات كانت لاختلاف اللهجات بين قبائل العرب وقد روعي في هذا التيسير قدرات القبائل وما يدخل في إمكانها من عادات نطقية خاصة كان مظهرها لهجاتهم التي درجوا عليها[1].

فهو يرى أن القراءات القرآنية إنما جاءت تيسيرا للاختلاف اللهجي الذي كان قائما، وما هي إلا دليل عليه، فلو لم يكن هناك تباين بين القبائل في استعمال اللغة لما تعددت القراءات القرآنية.

ويقول في موضع آخر: "وإذا تصورنا أن عهد التابعين قد امتد حتى منتصف القرن الثاني الهجري فالذي يتوقع حين ذاك أن مرحلة جديدة من مراحل استخدام الفصحى واللهجات قد بدأت في المجتمع العربي، وتميزت هذه المرحلة بسمات جديدة"[2]

فهو يرى أن الفصل بين هذين المستويين بقي قائما حتى عهد التابعين وبعدهم، فبرزت مرحلة جديدة من مراحل استخدامهما مختلفة عن المرحلة التي قبلها.

ثم يعرض مجموعة نصوص يتساءل في نهايتها قائلا: "ويلخص هذين الاعتبارين عبارة واحدة هي هل التكلم بالفصحى متأثرة بلهجات القبائل؟ أم اعتبار الفصحى هي نفس اللهجة؟، فأي هذين الاعتبارين أخذ به النحاة؟[3]

فعرض ثلاثة نماذج، خلص في نهايتها إلى أن منهج النحاة يبرز حقا في الاعتبار الثاني أي اعتبار الفصحى هي لهجات القبائل على تعددها وطول الزمن بها ، ويستطرد قائلا: فهذا الاعتبار لديهم هو الذي دفعهم لاختيار نوع معين من اللغة المروية عن القبائل لدراستها واستنباط القواعد منها، وقد تجيء القاعدة كلها على أساس استعمال لهجة معينة [...] وقد انعكست نظرة النحاة للصلة بين الفصحى

[1] محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، ص42.

[2] مر. ن، ص44

[3] مر. ن، ص54.

واللهجات تماما في دراسة النحو العربي، فقد ترتب على هذه النظرة اضطراب الدراسة لا انسجامها ففي المسألة الواحدة وجوه، ولكل وجه توجيه، وتجد هذه الوجوه والتوجيهات سندها في اللغات واللهجات. وقد اتخذت هذه اللغات اللهجات أيضا تكأة في النحو العربي لكثير من التفريعات التي تتدارك على القاعدة العامة أو تنقضها تماما مما زاد من تعقيد النحو العربي وصعوباته[1].

الظاهر وفقا للمذكور آنفا؛ أن " محمد عيد" يميز بين مستوى لغوي فصيح وبين اللهجات وأن التقعيد للعربية اعتمد في أجزاء منه على اللهجات وهذا ما زاد من صعوبة النّحو.

2. المؤيدون:

أ. تمام حسان:

نلحظ أن تمام حسان يميز بين مستويين من اللغة: مستوى اللغة الأدبية، ومستوى الكلام اليومي، ويرى أن النحاة قد قعدوا نحوهم بناء على اللغة الأدبية التي هي لغة القرآن والحديث والشعر، وكان هذا سهلا لأنها لغة موحدة مطردة، بعكس لغة الكلام اليومي فهي متباينة وغير موحدة. فيقول: "لقد كان من السهل على النحاة سهولة نسبية أن يستخرجوا القواعد من اللغة الأدبية، أما الكلام اليومي في البيت والسوق والمحادثة العابرة فما أشق ما تستخرج منه القواعد حتى لو تم تسجيله بآلات التسجيل الحديثة، لأن هذا الكلام بعيد كل البعد عن الاطراد والاستمرار [....] فكان عليهم أن يلجؤوا إلى لغة الأدب لأنها لغة القرآن والحديث والشعر"[2].

أما الانتقاء الاجتماعي للمستوى اللغوي الذي يختار منه المسموع، فقد وقع اختيار النحاة في هذا المجال على اللغة الأدبية دون لغة الكلام اليومي، لعدة أسباب منها أن هذه اللغة الأدبية تبدو في شكلها المكتوب بخاصة لغة واحدة على ألسنة العرب. وإذا اختلف نطقها نوعا من الاختلاف على ألسنة القبائل بين الكشكشة والعجعجة فهي مازالت أقرب إلى الوحدة من اللهجات القبلية المستعملة

[1] ينظر: محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، ص61-62.

[2] تمام حسان، الأصول، ص79.

في الحديث اليومي أضف إلى ذلك ما يشفع لها من أنها لغة القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر المأثور من الأمثال والأسجاع. وإذا كان النحو إنما نشأ للحفاظ على القرآن فأولى به أن يستخرج من لغة القرآن، ولاسيما أنها هي أيضا لغة الدولة والدواوين، وليس هناك لهجة تستحق أن تسمى لغة العرب جميعا أكثر مما تستحق هذه اللهجة الأدبية[1].

بل وفي المستوى اللغوي الواحد عاب **مهدي المخزومي** على النحاة أنهم لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، حتى لقد كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر في تصحيح قاعدة أو تأييد أصل مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ما. فللشعر لغته الخاصة وليس كل ما يجوز في الشعر جائز في النثر[2].

ب.عبد الرحمن الحاج صالح:

يرد عبد الرحمن صالح على هذه الآراء جميعا بمبحث له في كتابه السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة عنوانه: "اللغة العربية وأسطورة اللغة الأدبية بإزاء اللهجات العربية": اعتقاد وهمي، ويقول: "يعتقد الكثير من الباحثين المعاصرين أن ما يسميه الناس بالعربية الفصيحة أو الفصحى كان يمثل في الحقيقة لغة خاصة بالتعبير الأدبي، كالشعر مثلا. وذلك لسببين اثنين: **الأول**: هو أن الشعر والقرآن كذلك قد جاء كله بلغه موحدة، **والثاني**: عدم اقتناعهم بوجود لهجات مختلفة من قبيلة إلى أخرى ومن شرق الجزيرة إلى غربها، ومن ثم اعتقادهم أن لغة التخاطب كانت مختلفة عن اللغة الأدبية ومختلفة باختلاف اللهجات[3].

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص88.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة اللغة والنحو، دار ملتزم، مصر، ط2، 1958، ص335.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي، ص147.

وَرَدَّ هذه الفكرة الغريبة التي جاء بها النحاة المعاصرون إلى أنها راجعة لما لاحظه علماء الغرب في الحالة اللغوية لبلاد اليونان قديما من وجود لهجات محلية، ولغة أدبية موحدة، فقاسوا الحالة على اللغة العربية دون تفحص، وقد عرض لبيان ذلك مجموعة من الأدلة التاريخية والإحصائية، فمن الأدلة التاريخية:

1-شهادة القرآن الكريم، وقدم نصوصا قرآنية على ذلك منها:

"إنَّا أنزلناهُ قرآنا عربيًّا لعلّكم تعقلون" [يوسف: 12].

"وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه ليبين لهم" [إبراهيم: 4].

2- بيان ما كان يقصد من كلمه اللغة في زمان سيبويه:

بأدلة شتى فهي كيفية خاصة في استعمال العرب أو جماعة منهم لعنصر خاص من عناصر العربية على عكس ما هو معتقد الآن بأنها لهجة[1].

3- وقوع التفاهم وحقيقة اللهجات العربية:

ودليله الثالث هو التفاهم القائم بين هذه القبائل رغم هذه الصفات اللغوية المختلفة التي لا تعدو أن تكون اختلافات في أصوات كلمة أو مدلولها وهو قليل جدا[2].

4- قول سيبويه وزملائه ومثل ذلك في القرآن أو الشعر أو الكلام:

فسيبويه كثيرا ما يمثل كلامه بقوله: ومثل ذلك في القرآن أو مثل ذلك في الشعر فإذا كان ذلك تخليطا بين لغة الشعر أو لغة القرآن واللهجات فإنه ينبغي أن يصعب في الغالب العثور على توافق الصيغ بين

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي، ص154.
[2] مر. ن، ص162.

لغة التخاطب ولغة القرآن أو الشعر، ومع ذلك فالكتاب كله شاهد على السهولة التي يجدها سيبويه في اكتشاف هذا التناسب في الأبنية[1].

5- لغات في الشعر العربي وفي القراءات:

وعزز موقفه بأن اللغة الموحدة الخاصة بالشعر والقرآن لم تكن مختلفة عن لغة التخاطب. فالخاصية اللهجية الكثيرة في القرآن والشعر دليل على ذلك، فمن جهة القراءات القرآنية المختلفة كافية للدلالة على أن اللغات جزء لا يتجزأ من العربية، وعلى هذا فلغة التخاطب هي ولغة القرآن شيء واحد، فصحيح أن الأسلوب الذي نزل به القرآن غير أسلوب اللغة العادية ولكن الأسلوب ليس هو اللغة[2].

6- التخاطب بالفصحى قديما وأقوال المستشرقين[3]

توهم المستشرقين وأتباعهم من العرب: كما أسقط بعض المستشرقين الوضع اليوناني القديم على اللغة العربية، خلطوا خلطا آخر وهو إسقاط الوضع اللغوي العربي الحديث على الوضع اللغوي العربي القديم قبل اختفاء الفصحاء، ومثل الحاج صالح لذلك التناسب بما يلي[4]:

$$\frac{\text{اللغة المشتركة الثقافية الحالية}}{\text{لغة التخاطب الحالية=العامية}} - \frac{\text{اللغة الفصحى قديما}}{\text{لغة التخاطب قديما}} \Leftarrow \frac{\text{لغة مشتركة أدبية}}{\text{اللهجات القديمة}}$$

وقد وصف الاستاذ أن هذا الحمل سفسطة وتعسف في التسوية بين زمانين أو بالأحرى وضعين لغويين ينتميان إلى زمنين مختلفين.

ومع أن هذه الأدلة التاريخية كافية، إلا أنه أورد بعض الأدلة الإحصائية:

---

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي، ص164.

[2] ينظر: مر. ن، ص 168.

[3] ينظر: مر. ن، ص174.

[4] مر. ن، ص174.

1 اللغات في القران الكريم[1].

2 إحصاء اللغات في لسان العرب وما جاء في كتاب اللهجات الفصحى من الوحدات اللهجية[2].

3 توافق البنية التركيبية باطراد بين لغة التخاطب القديمة ولغة القران ولغة الشعر[3].

نخلص إلى أن موقف اللسانيين المحدثين من أسس السماع اللغوي كان الرفض، وقليل منهم من كان موقفه الرضى والتأييد، ومواقف الرفض والقبول هذه كانت إزاء: التحديد الزماني والمكاني لبيئة المسموع، والخلط بين المستويات اللغوية، وعدم التفريق بينها.

ويُرجع رفضهم هذا لأسباب عديدة منها: عدم فهم غاية النصوص القدية، أو عدم تدقيقها وتمحيصها، أو إسقاط النظريات الغربية على اللغة العربية دون مراعاة لخصوصية اللغات...

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي، ص201.
[2] ينظر: مر. ن، ص213.
[3] ينظر: مر. ن، ص215.

خاتـــــمة

انطلق البحث من محاولة مقاربة أسس السّماع اللّغوي من وجهة نظر اللّغويين المحدثين وتوصل إلى نتائج أهمها:

1. يعد السّماع منهجا أصيلا في الفكر النّحوي العربي، اعتمده النّحويون في التّقعيد للّغة العربية "لغة القرآن الكريم".
2. يستند السّماع إلى ضوابط منهجية دقيقة أهمها: تحديد الإطار الزّماني، والمكاني لجمع اللّغة، واعتماد مبدأ المشافهة، وانتقاء المستوى اللّغوي الأمثل للتقعيد.
3. التّشدد في تحديد أسس السّماع وضوابطه ارتبط بغاية أسمى؛ وهي الحرص على الحصول على اللّغة من مضانّها الأصلية فصيحةً سليمةً، لاسيما مع تفشي ظاهرة اللّحن التي أذهبت السّليقة وخرقت مبدأ السّلامة اللّغوية.
4. تباينت قراءات اللّغويين العرب المحدثين للتراث النّحوي العربي بتباين تأثرهم بالمناهج اللّسانية الغربية الحديثة، فجاء نقدهم للتراث مبنيا على تصوراتهم الجديدة، وآراؤُهُم غير الموحّدة دليل على ذلك.
5. سجّل عدد من اللّغويين المحدثين مآخذ كثيرة على منهج القدامى، أهمها: تحديد الإطار الزّماني والمكاني لجمع اللّغة، والخلط بين لغة الشّعر والنّثر، وإهمال مستوى اللّهجات في التّقعيد.
6. اعتراض المحدثين على معياري الزّمان والمكان يعلل بأن فيهما إهمالا لمبدأ التطور اللّغوي وإنكار مبدأ أن اللّغة وليدة البنية ما يعني تعدد الاستعمالات اللّغوية بتعدد البيئات المكانية.
7. الموقف السّلبي لبعض المحدثين تجاه ضوابط السماع اللغوي نابعة من تأثرهم بمخرجات الدرس اللساني الحديث، وإسقاطها على منهج القدامى، دون مراعاة لخصوصية اللغة العربية، والمناخ العلمي العام الذي نشأت فيه جلّ العلوم، لاسيما علم النحو.
8. وُفِّق "عبده الراجحي" في إثبات وصفية النّحو العربي، ولو في مراحل من تاريخه، وكذا وصفية السّماع اللّغوي بما يرُدُّ حججَ المنكرين لتلك الطّبيعة البَيِّنة فيه.

9. تميز موقف "عبد الرحمن الحاج صالح" من السّماع اللّغوي –على حد تعبيره– من غيره من الدّارسين العرب، إذ كشف عن الخصائص التي ميزت السّماع العربي وجعلته سماعا علميا، فضلا عن إقراره أن هذا السّماع علمي عندما وافق الاتجاه البنوي، وعلمي عندما خالفهُ.
10. وُفِّق الأستاذ "عبد الرحمن الحاج صالح" في إيجاد نقاط اتفاق واختلاف بين منهج النّحاة القدامى والوصفيين الغربيين، بما يسلم إلى طبيعة كل علم وخصوصية لا تفضي بالضرورة إلى التّطابق المطلق؛ ومن ثمة فإن إسقاط كلّ معطيات الدّرس اللّساني الحديث على نتائج الفكر العربي برمته –بما فيه السّماع– ضرب من الوهم.

المصادر والمراجع

المصحف الشريف، (برواية ورش عن نافع)، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط2018.

الكتب التراثية:

- **ابن الأنباري:** (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ت:577هـ).

1. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1971.

- **الجاحظ:** (أبو عمرو عُثمان بن بحر، ت: 255هـ).

2. البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط7، 1998.

- **ابن الجزري:** (شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن علي، ت: 833هـ).

3. طيبة النشر في القراءات العشر، تح: محمد تميم الزعبي، دار الهدى، جده، السعودية، ط1، 1994.

4. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تح: علي بن محمد العمران، د.ط، د.ت.

- **جلال الدين السيوطي:** (جلال الّدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ت: 911هـ).

5. الإتقان في علوم القرآن، تح: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

6. الاقتراح في أصول النحو، ت: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، بيروت، لبنان، ط2، 2006.

7. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1986، ج1.

- **ابن رشيق القيرواني:** (أبو علي الحسن بن رشيق، ت: 456هـ).

8. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5، 1981.

- **سيبويه** (عمرو أبو بشر بن عثمان بن قمبر، ت: 180هـ)

9. كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988.

- **ابن فارس**: (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت: 397هـ).

10. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

- **ابن الطيب الفاسي**: (أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، ت: 1170هـ).

11. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000

- **عبد القادر البغدادي** (عبد القادر بن عمر، ت: 1093هـ).

12. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1997.

- **ناظر الجيش**: (محب الّدين يوسف بن أحمد، ت: 778هـ).

13. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي السيد فاخر، وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

الكتب الحديثة:

- **إبراهيم أنيس**:

14. في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط8، 1996.

- **أحمد مختار عمر**:

15. البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1988.

- **تمام حسان**:

16. الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط، 2000.

17. اللغة بين المعيارية، والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2001.

18. اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

- **حلمي خليل**:

19. مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1999.

- **خديجة الحديثي:**

20. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطابع مقهوي، الكويت، ط1974.
21. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد، العراق، د.ط، د.ت.

- **عبد الرحمن الحاج صالح:**

22. السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، دار موفم للنشر، الجزائر، ط2012.

- **سعيد الأفغاني:**

23. في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1987.
24. من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

- **شوقي ضيف:**

25. المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، د.ت.
26. تاريخ الأدب العربي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، د.ت.

- **عبده الراجحي:**

27. النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1979.

- **عزيز عتيق:**

28. علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1982.

- **علي أبو المكارم:**

29. أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط2007.
30. تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط2005.

- **علي مزهر الياسري:**

31. الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

- **عبد القادر المهيري:**

32. نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

- **كمال بشر:**

33. دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9، 1986.

- **عبد الله بن حمد الخثران:**

34. مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1993.

- **فاطمة الهاشمي بكوش:**

35. نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2004

- **لينا محمود هاشم:**

36. لطائف زينة الأداء والقراءة في علم التجويد، دار المجدد، سطيف، الجزائر، ط1، 2020.

- **محمد خان:**

37. أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ط2012.

- **محمد سالم صالح:**

38. أصول النحو" دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006.

- **محمد عيد:**

39. المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت.

40. أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط5، 2005.

- **محمد محمد داود:**

41. العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، ط2001.

- **محمود أحمد نحلة:**

42. أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987.

- **مهدي المخزومي:**

مدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة اللغة والنحو، دار ملتزم، مصر، ط2، 1958.

- **الميداني:**

43. مجمع الأمثال، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

- **نايف خرما:**

44. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ط1990.

المعاجم:

- **مجمع اللغة العربية:**

45. المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004.

- **ابن منظور:** (جمال الدّين محمد بن مكرم، ت: 711هـ)

46. لسان العرب، (د. تح)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1994.

المقالات:

- **أوريدة عبود:**

46. اللسانيات في الوطن العربي بين الرفض والقبول وموقف النظرية الخليلية منها، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو، مج: 25، ع:1.

- **بايزيد جاب الله:**

47. لسانيات التراث في ضوء الدرس الحديث، مجلة التراث، جامعة الجلفة، الجزائر، ع:25.

- **بشير إبرير:**

48. التفكير اللساني- التربوي في التراث وإشكالات قراءته، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ع3، 2005.

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة الرموز المستعملة في البحث	
المقدمة	(أ، ب، ج)
الفصل أول: السّماع اللغوي من منظور تراثي	
تمهيد	**2**
أولا: مفهوم السماع	**3**
ثانيا: شروط السماع	**6**
ثالثا: أقسام السماع	**7**
رابعا: مصادر السماع وضوابطه	**8**
1. القرآن الكريم وقراءاته	**8**
2. الحديث النبوي الشريف	**10**
3. كلام العرب	**13**
أ. الشعر	**13**
ب. النثر	**15**
ج. ضوابط كلام العرب	**18**
1- الإطار الزماني	**18**
2- الإطار المكاني	**19**
3- المستوى اللغوي المطلوب للتقعيد	**21**
الفصل الثاني: آراء اللغويين المحدثين في أسس السماع اللغوي	
أولا: مبادئ الدرس اللساني الحديث في دراسة اللغة، واتجاهات اللسانيين العرب في ضوئه	**24**

ثانيا: موقف اللغويين المحدثين من تحديد الإطار الزماني لجمع اللغة	**30**
أ. المعارضون	**30**
ب. المؤيّدون	**32**
ثالثا: موقف اللغويين المحدثين من تحديد الإطار المكاني لجمع اللغة	**35**
أ. المعارضون	**35**
ب. المؤيّدون	**40**
رابعا: موقف اللغويين المحدثين من تحديد الإطار المستوى اللغوي للتقعيد	**42**
أ. المؤيّدون	**43**
ب. المعارضون	**49**
الخاتمة	**55**
قائمة المصادر والمراجع	**58**
الفهرس	**64**
الملخّص	

ملخّـــــــــص:

موضوع بحثنا موسوم بعنوان: "مقاربة أسس السماع اللغوي في ضوء المعطيات اللسانية الحديثة" عرضنا فيه مفهوم السماع ومتعلقاته في الثقافة العربية القديمة؛ من أقسام وشروط ومصادر: (القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، كلام العرب: شعرا ونثرا)، والضوابط المكانية والزمانية. وتطرقنا فيه أيضا إلى مواقف اللسانيين العرب المحدثين من أسسه، المتمثلة في الأساس الزماني، والأساس المكاني، والمستوى اللغوي المطلوب، من خلال عرض آرائهم وتصنيفهم لمؤيدين ومعارضين.

واخترنا هذا الموضوع للمكانة التي يحظى بها علم الأصول من النحو بصفة عامة، والسماع بصفة خاصة، فهو أول مستند قامت عليه قواعد اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: السماع اللغوي، الأساس المكاني، الأساس الزماني، المستوى اللغوي المطلوب.

Abstract:

The topic of our research is marked with the title: "Approaching the Foundations of Linguistic Hearing in the Light of Modern Linguistic Data," in which we presented the concept of hearing and its implications in the ancient Arab culture; From the sections, conditions and sources: (The Holy Qur'an, the Noble Prophetic hadith, the words of the Arabs: poetry and prose), and spatial and temporal controls. In it, we also touched on the positions of modern Arab linguists from its foundations, represented in the temporal basis, the spatial basis, and the required linguistic level, by presenting their opinions and classifying them for supporters and opponents.

We chose this topic because of the position that the science of origins enjoys from grammar in general, and hearing in particular, as it is the first document on which the rules of the Arabic language were based.

Keywords: Linguistic listening, spatial basis, temporal basis, required linguistic level.